



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع

الموضوع:

النمو الحضري السريع وعلاقته بمشكلة السكن

دراسة ميدانية بحى محمد بوضياف بالحمراية - الوادي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر فى علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع حضري

إشراف الأستاذ:

خالد خوانى

إعداد الطالبتين:

رشيدة بدادى

زهية شكة

السنة الجامعية: 2016/2015

كلمة شكر

قال الله تعالى: ﴿ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿من لا يشكر الناس لا يشكر الله﴾

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف خالد خواني على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات وحث على الاستمرار، فكانت توجهاته وإرشاداته ذات منفعة وفائدة لنا في تحديد ماهية موضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل .

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإلى كل أساتذة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة الوادي عبر مختلف مراحل الدراسة .

ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة النمو الحضري السريع وعلاقته بمشكلة السكن حيث إتمدنا في إشكاليتنا وفق التساؤل التالي: هل النمو الحضري السريع له علاقة بمشكلة السكن؟

و تدرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل العامل الديمغرافي له علاقة بمشكلة السكن؟
- هل مشكلة السكن تكمن في عدم تلبية مخططات السكن لخصائص الأسر من حيث الحجم و الخدمات؟

▪ هل الطابع الثقافي و الاجتماعي للسكان سبب في مشكلة السكن؟

و قد تم صياغة الفرضية العامة للدراسة على أن النمو الحضري السريع له علاقة بمشكلة السكن، و يندرج تحت هذه الفرضية ثلاث فرضيات جزئية، العامل الديمغرافي له علاقة بمشكلة السكن، و عدم تلبية مخططات السكن لخصائص الأسر من حيث الحجم والخدمات، والطابع الثقافي والاجتماعي للسكان كأهم مشكلات السكن.

و لمتابعة الدراسة قمنا بإعتماد المنهج الوصفي، حيث إخترنا عينة عشوائية للدراسة ممثلة في بعض الأسر من "حي محمد بوضياف ببلدية الحمراء" حيث تضمنت الإستمارة ثلاثة وعشرون سؤالاً، مقسمة إلى ثلاث أبعاد، كل بعد يجيب على إحدى الفرضيات، وحسب النتائج التحصل عليها تبين تحقق الفرضيات الموضوعة سالفا .

Résumé:

Le but de ce travail est d'étudier la relation entre la croissance urbaine rapide et le problème du logement.

Nous avons envisagé comme hypothèses des causes du problème du logement comme suivantes :

- Le facteur démographique.
- Le non-respect des plans de logement des caractéristiques des ménages en termes de taille et de service des familles ;
- Le non respect des caractères culturels et sociaux des habitants.

Nous avons utilisé la méthode descriptive dans notre étude, nos échantillons sont composés de 23 familles du "quartier Mohamed Boudiaf dans la municipalité Hamraia" qui ont répondu à nos questionnaires qu'on préparé pour notre étude.

Les résultats obtenus selon les réponses à nos questionnaires ont montré que nos hypothèses ont été établies.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	شكر
ب	ملخص الدراسة بالعربية
ج	ملخص الدراسة بالفرنسية
د	فهرس المحتويات
ز	فهرس الجداول
ط	فهرس الأشكال
1	مقدمة
	الجانب النظري
	الفصل الأول : الإطار التمهيدي
05	1- إشكالية الدراسة
06	2- فرضيات الدراسة
07	3- أسباب اختيار الموضوع
07	4- أهمية الدراسة
07	5- أهداف الدراسة
08	6- تحديد المفاهيم
08	7- الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: النمو الحضري
11	تمهيد
12	1- ماهية النمو الحضري
14	2- التطور التاريخي للنمو الحضري

19	3- عوامل النمو الحضري
21	4- النظريات المفسرة للنمو الحضري
26	5- تصورات مختلفة للنمو الحضري
28	6- مشكلات النمو الحضري في الجزائر
30	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: مشكلة السكن
32	تمهيد
33	1- تعريف السكن
34	2- شروط المسكن الملائم للسكن الأدمي
35	3- وظائف السكن
36	4- أهمية السكن
38	5- استخدامات المسكن
41	6- طبيعة الأزمة السكنية بالجزائر
41	7- الصيغ السكنية بالجزائر
44	خلاصة الفصل
	الجانب الميداني
	الفصل الرابع: الإطار المنهجي
47	تمهيد
48	1- المنهج المتبع في الدراسة
49	2- أدوات جمع البيانات
52	3- مجالات الدراسة
54	خلاصة الفصل
	الفصل الخامس: عرض و تحليل و مناقشة النتائج
56	عرض وتحليل النتائج
72	تحليل الفرضيات

74	خاتمة و اقتراحات و توصيات
77	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
15	يبين النسبية التقريبية سكان الحضر في مدن العالم التي يبلغ عدد سكانها 20.000 فما فوق خلال الفترة 1800-2000	01
18	يوضح نسبة التحضر في بعض الدول الإفريقية	02
20	يوضح توزيع نسب الهجرة من الريف إلى المدن سنة 1950 إلى 1990	03
40	يبين المعايير المساحية حسب عدد الأفراد و عدد الغرف	04
56	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	05
57	يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة	06
58	يبين توزيع أفراد العينة حسب الوضعية الاجتماعية.	07
58	يبين توزيع مجتمع البحث حسب الفئة العمرية.	08
59	يبين توزيع مجتمع البحث حسب الحالة المهنية.	09
60	يوضح نوعية سكن رب العائلة في المنطقة الأصلية.	10
60	يوضح نوعية المسكن قبل الانتقال إلى المسكن الحالي	11
61	يبين أسباب إختيار أفراد العينة لهذه المنطقة.	12
61	يمثل يبين مدة الإقامة في الحي لأفراد العينة.	13
62	يبين مدى كفاية الدخل لتلبية طلبات الأسرة .	14
63	يبين عدد أفراد أسرة في مجتمع البحث	15
64	يمثل عدد الغرف بالمسكن.	16
64	يبين توزيع أفراد العينة حسب تقسيمهم لغرف المسكن.	17
65	يبين توزيع أفراد العينة حسب اتصال المسكن بالخدمات التالية	18
66	يبين توزيع أفراد العينة حسب التجهيزات المتوفرة بالمسكن.	19
67	يوضح توزيع أفراد العينة حسب إحداثهم بعض التغيرات على المسكن.	20
67	يبين إمكانية حدوث شجار بين الأفراد في المسكن.	21

68	يبين إمكانية وجود أفراد آخرين بالمسكن.	22
68	يبين إمكانية وجود أولاد متزوجون يسكنون مع أوليائهم في عينة البحث.	23
69	يوضح مدى شعورك بالراحة والحرية داخل منزلك.	24
70	يبين الرضا عن الإقامة في الحي.	25
70	يبين مدى رضا أفراد العينة بالمسكن.	26

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
22	رسم توضيحي لنظرية الدوائر المتراكزة	الشكل رقم (01)
24	رسم توضيحي لنظرية القطاعات	الشكل رقم (02)
25	يمثل رسم توضيحي لنظرية النويات المتعددة	الشكل رقم (03)

مقدمة

لقد لقي و لازال موضوع النمو الحضري إهتماما كبيرا من قبل الباحثين و العلماء حيث أصبحت مدن العالم في هذه الحقبة من الزمن نموا تشهد حضريا واسعا بفعل الزيادة الطبيعية و الهجرة نحو المدن، هاتين الأخيرتين زادتا من تفاقم مشكلة السكن، حيث أصبحت هذه المشكلة تشكل عائقا كبيرا أمام أعداد كبيرة من السكان باعتبار السكن يمثل الملجأ الذي يحفظ كرامة الإنسان وما يحمله من صعوبات الحياة، و نظرا لأهمية النمو الحضري السريع وعلاقته بمشكلة السكن حاولنا دراسة الموضوع.

لقد تمت معالجة هذا الموضوع في 5 فصول قسمت إلى جانبين نظري و ميداني، و فيما يلي نورد محتوى هذه الرسالة:

الجانب النظري الذي يحتوي على 3 فصول:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار الإشكالي و المفاهيمي للدراسة، حيث قمنا بتحديد الإشكالية و فرضيات الدراسة، كما تعرضنا إلى ذكر ما لهذه الدراسة من أهداف و أهمية وأسباب في إختيار الموضوع مع تحديد المفاهيم الإجرائية للدراسة، و منه نتطرق إلى الدراسة النظرية حيث نجد:

- الفصل الثاني: و فيه تناولنا المتغير الأول " النمو الحضري" و تعرضنا من خلاله إلى تعريف النمو الحضري، و التطور التاريخي للنمو الحضري، وكذا عوامله، وصولا إلى النظريات المفسرة للنمو الحضري، و بعدها إلى تطورات مختلفة للنمو الحضري، فمشكلات النمو الحضري في الجزائر، و بعد ذلك تطرقنا إلى:

- الفصل الثالث: وهو فصل " مشكلة السكن" و قد تناولنا فيه تعريف السكن، شروط المسكن الملائم، كذلك وظائف السكن، و أهميته، وإضافة إلى استخدامات المسكن، و الصيغ السكنية بالجزائر، و أخيرا تطرقنا إلى المشكلة السكنية بالجزائر.

و بعد إنتهائنا من الجانب النظري تطرقنا إلى:

الجانب الميداني، حيث نجد هذا الجانب يتضمن فصلين، الرابع و الخامس حيث أن الفصل الرابع تناولنا فيه المنهج المتبع في الدراسة، و أدوات جمع البيانات، و كذا مجالات الدراسة

وكيفية إختيار العينة، أما الفصل الخامس حاولنا فيه عرض و تحليل نتائج الدراسة، كذلك قمنا بتحليل الفرضيات المطروحة، وبعدها قمنا بإعطاء خلاصة نتائج الدراسة، ثم في الأخير الخروج بجملة من الإقتراحات والتوصيات.

الجانب النظري

الفصل الأول :

الإطار التمهيدي

- 1- إشكالية الدراسة
- 2- فرضيات الدراسة
- 3- أهمية الدراسة
- 4- أهداف الدراسة
- 5- أسباب اختيار الموضوع
- 6- تحديد المفاهيم
- 7 - الدراسات السابقة

1- إشكالية الدراسة :

تشهد المدن في وقتنا الحاضر تطوراً كبيراً في كل الجوانب الأمر الذي أدى إلى تعقد النمط العمراني للمدينة، حيث أن هذه الأخيرة تتشكل و تتوسع نتيجة تداخل و تشابك عوامل عديدة أبرزها العوامل السكانية، النمو الديمغرافي، الزيادة الطبيعية، و العوامل الإقتصادية والثقافية ... إلخ.

و نتيجة للثورة الصناعية التي حصلت خلال القرن 18 و التطور العلمي والتكنولوجي الذي تبعها، أدى بشكل كبير من تعقد وتزايد ظاهرة النمو الحضري، حيث كانت المدن مكائلاً استراتيجياً لجذب النازحين و المهاجرين الراغبين في تحسين مستواهم في جميع النواحي، كل هذه العوامل أدت إلى زيادة و تطور المدن، وبالتالي تعقد الحياة فيها، حيث زاد كل هذا من تفاقم المشكلات الإجتماعية التي أصبحت ملازمة للحياة الحضرية و تتأثر بها، والتي جاءت كنتيجة حتمية لتراكم العوامل التي ساعدت بكل الأشكال في زيادة المشاكل الإقتصادية والعمرانية و غيرها، و بالتالي وقفت كحاجز أمام النمو الرشيد و المنظم.

ومن بين هذه المشاكل نجد مشكلة السكن، حيث أصبحت هذه الظاهرة تتماشى مع التنمية المرتبطة بالإنتاج الصناعي و التكنولوجي في الدول المتقدمة، فقد بات الانفجار السكاني والحاجيات المتزايدة مهددة للحياة الحضرية التي زادت الهجرة الريفية أكثر تعقيداً، كل هذا أدى بشكل كبير من تزايد وتعقد مشاكل السكن التي أصبحت تشكل عائقاً كبيراً.

وفي ظل التقدم و التطور العلمي و التكنولوجي الحاصل الآن وما يتبعه من مشاكل ومخاطر من كل الجوانب، لازال الكثير من الناس يبحثون عن مساكن يلجؤون إليها لحماية أنفسهم من المشاكل الطبيعية و الإجتماعية و غيرها و تحسين أوضاعهم المعيشية.

وبما أن المسكن يمثل حق أساسي من حقوق الفرد وهو شيء ضروري في الحياة ومن أولوياتها، حيث أنه يقضي معظم وقته فيه و يأخذ الراحة التامة داخله ومع أسرته، ولذلك فهو يحظى بأهمية كبيرة في حياة الفرد، كونه عنصر مهم للنمو الإجتماعي، طبعاً دون إهمال التجهيزات و الخدمات و المرافق المختلفة عند بناء المسكن، من أجل تلبية حاجات الفرد و بالتالي و الرقي به و بمجتمعه.

و باعتبار بلدنا من الدول النامية فهي لازالت تعاني لحد الآن من النمو الديمغرافي الذي ينتج عن مشكلة في نقص المساكن و عجز في توفير السكنات، أصبحت المساكن تعاني من

الإكتظاظ نتيجة كثرة الأولاد داخل المنزل الواحد، و نتيجة سوء التخطيط من طرف الدولة، كل هذا لم يتناسب مع حجم الأسرة، حيث نجد في بعض الأحيان أسرتين أو أكثر في مسكن واحد أو بضع الأفراد في غرفة واحدة، كل هذا يفقد الإنسان كرامة المسكن، وزيادة على ذلك هناك أسر تكونت حديثا محتاجة هي أيضا إلى سكن لبناء حياتها و الإستقرار.

و بالرغم من الجهود المبذولة و البرامج التي وضعتها الدولة التي تسعى من خلال لتحقيق التنمية، ظلت مدن الجزائر تعاني من الإكتظاظ، إضافة إلى أن الأفراد ذوي الدخل الضعيف نجدهم غير قادرين على تشييد و بناء مساكن خاصة بهم، و بالتالي يذهب الكثير منهم إلى الإيجار في مساكن غير لائقة، و مفتقرة لأدنى ضروريات السكن.

و على غرار مدن الوطن تبقى مدينة الوادي تعاني من تأزم في السكن رغم سعي السلطات المعنية و السياسات المرتبطة بالقطاع من التخفيف من حدة هذه المشكلة التي لازالت تعرقل سير التنمية داخل المدينة.

و لذلك فالتساؤل المطروح:

✓ هل النمو الحضري السريع له علاقة بمشكلة السكن؟

و تدرج تحته التساؤلات الفرعية:

✓ هل العامل الديمغرافي له علاقة بمشكلة السكن؟

✓ هل أزمة السكن تكمن في عدم تلبية مخططات السكن لخصائص الأسر من حيث الحجم

و الخدمات؟

✓ هل الطابع الثقافي و الإجتماعي للسكان له سبب في أزمة السكن؟

2- فرضيات الدراسة:

1-2. الفرضية العامة:

■ النمو الحضري السريع له علاقة بمشكلة السكن.

2-2. الفرضيات الجزئية:

✓ العامل الديمغرافي له علاقة بمشكلة السكن.

✓ أزمة السكن تكمن في عدم تلبية مخططات السكن لخصائص الأسر من حيث الحجم

و الخدمات.

✓ الطابع الثقافي والاجتماعي للسكان له سبب في أزمة السكن.

3- أسباب إختيار الموضوع:

أ- سبب ذاتي:

يرجع إختيارنا لهذا الموضوع لإعتبرات ذاتية و ذلك لأنه من أهم الموضوعات المرتبطة بالتخصص في علم إجتماع حضري.

ب- أسباب موضوعية:

- إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع.
- ظهور هذه المشكلة الحضرية في المدن و المجتمعات الحضرية و تزايدها بإستمرار والتي لازالت تحتاج إلى مزيد من التقصي و البحث في صياغ إجتماعي.

4- أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في عدة نقاط نوجزها كالآتي:

- تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال محاولتنا الكشف عن علاقة النمو الحضري بمشكلة السكن.
- موضوع النمو الحضري و مشكلة السكن تثير إهتمام أغلب فئات المجتمع لما تشهده معظم المجتمعات من تغيرات و تطورات.
- تعد دراستنا مساهمة علمية لفتح المجال أمام البحوث العلمية الأخرى.

5- أهداف الدراسة:

- إن الهدف المرجو من هذه الدراسة هو محاولة تحديد العلاقة بين النمو الحضري السريع و انعكاساته على تأزم مشكلة السكن و ذلك من خلال تقديم عمل أكاديمي و ذلك بتسليط الضوء على هذه المشكلة.
- تشخيص مشكلة السكن.
- فتح المجال للباحث و التعمق أكثر في الموضوع.
- الإجابة عن التساؤلات المطروحة و التأكد من صحة الفروض المطروحة.

6- تحديد المفاهيم:

6-1- النمو: من نمى الشيء، أي زاد.

6-2- الحضري: من التحضر وهي تعني عملية التغيير التي تحدث داخل المدينة.

6-3- النمو الحضري: هو الزيادة السكانية في المدن و المجتمعات المستحضرة بفعل

العامل الديمغرافي.

6-4- السكن: هو المكان الذي يأوي إليه الفرد بهدف تحقيق الأمن و الإستقرار، وهو حق

من حقوقه.

6-5- مشكلة السكن: وهي من المشكلات التي يفرزها النمو الحضري السريع نتيجة

لإرتفاع نسبة التحضر و النمو الديمغرافي و زيادة الهجرة الريفية... الخ، مما ينتج عنه تدهور

الأوضاع السكنية للأسر، وبالتالي يخلف تكديس مستمر داخل البيت.

7- الدراسات السابقة:

7-1- الدراسة الأولى: قامت بها زينب قماس في 2005-2006 بعنوان "المجمعات السكنية

بمدينة قسنطينة واقعها ومتطلبات تخطيطها دراسة ميدانية للمنطقة السكنية الجديدة "سركينة"

قسنطينة"، تكونت العينة من 105 شخصا أي 1 فرد يقابل مسكن واحد، واعتمدت على العينة

العشوائية مع إتباعها المنهج الوصفي في دراستها.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- إن إنجاز المشاريع السكنية بعيدا عن متطلباتها التخطيطية تؤثر سلبا على السكان .

- رداءة المساكن تدفع بأصحابها للقيام بالتغيرات وتعديلات بها¹.

7-2- الدراسة الثانية: قامت بها مليحي نجاة في 2005-2006 بعنوان "مشكلات النمو

الحضري لمدينة عين ميله- حي رقايزي وقواجلية نموذجان" تكونت العينة من حي ريفايزي

20 وحدة سكنية وحي قواجلية 60 وحدة سكنية، حيث اعتمدت عن العينة العشوائية المنتظمة

مع إتباعها المنهج الوصفي في دراستها.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

¹ . زينب قماس: المجمعات السكنية بمدينة قسنطينة واقعها ومتطلبات تخطيطها دراسة ميدانية للمنطقة السكنية الجديدة "سركينة" قسنطينة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

■ ظهور مشكلة السكن وتفاقمها نتيجة لانتشار ظاهرة الهجرة الريفية¹.

7-3- الدراسة الثالثة: قامت بها وناسي سهام سنة 2008-2009 بعنوان "النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان في حي 1020 مسكن بمدينة باتنة" مقسم إلى أحياء حيث اعتمدت الباحثة في دراستها على حي مكون من 460 مسكن، و على العينة العشوائية المنتظمة حيث قامت بسحب 44 مسكن.

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :

- مشكلة السكن في مدينة باتنة تكمن في عدم استجابة مخططات السكن للخصائص الإجتماعية والثقافية لسكان، وعدم تجاوب مساكن المناطق الحضرية الجديدة في تصميمها للخصائص المميزة لسكان المقيمين فيها².

¹ . مليحي نجاة : مشكلات النمو الحضري لمدينة عين ميله_ حي رقايزي وقوايلية نموذجان-، رسالة لنيل شهادة الماجستير، عين ميله، 2005-2006.

² . وناسي سهام : النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان من حي 1020 مسكن بمدينة باتنة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

الفصل الثاني

النمو الحضري

تمهيد

- أولا - مفهوم النمو الحضري
 - ثانيا - التطور التاريخي للنمو الحضري
 - ثالثا - عوامل النمو الحضري
 - رابعا - النظريات المفسرة للنمو الحضري
 - خامسا - تصورات مختلفة للنمو الحضري
 - سادسا - مشكلات النمو الحضري في الجزائر
- خلاصة الفصل

تمهيد:

بالرغم من أن حركة النمو في المجتمعات النامية لا تتوقف فإن هذه الحركة تختلف من دولة إلى أخرى وحتى داخل الدولة نفسها فهناك مدن تكاد تختنق من الإزدحام وسوء التسيير والتنظيم وأخرى ما زالت تعاني التهميش والفقير وهذا ما شجع السكان على الهجرة أينما توفرت لديهم حياة أفضل.

أولاً: ماهية النمو الحضري:

قبل التطرق إلى تعريف النمو الحضري يجب علينا تعريف مصطلح النمو وبعدها التطرق إلى بعض التعاريف المتعلقة بالنمو الحضري.

1- تعريف النمو:

* لغة: يعني تزايد الشيء، ما يضاف إليه أو يؤول إليه¹.

* اصطلاحاً: فيعني ما يؤول إليه الشيء يقال بلد تام النمو إذا ارتفع نصيب الفرد من الدخل الفردي ارتفاعاً كبيراً ، و بصفة عامة فالنمو يعني الانتقال من حالة (صفة) إلى حالة أخرى قد تكون إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو تنظيمية أو عمرانية .
و يرتبط النمو بمختلف المفاهيم الأخرى التي يشكل معها مفهوم مركب مثل النمو الإجتماعي و العمراني والإقتصادي².

وبعد التطرق إلى مفهوم يجب علينا التمييز بين مفهوم التحضر و الحضرية:

2-التحضر: حسب عبد المنعم نور "يشير إلى الدلالة على عملية من عمليات التغيير الإجتماعي التي تتم عن طريق إنتقال أهل الريف و البادية إلى المدينة و إقامتهم بمجتمعها المحلي، أي تحولت أساليب معيشتهم إلى طريقة أهل المدن"³.
كذلك عرفه ميتشل على أنه "عملية التحول إلى النمط الحضري، ويعني ذلك زيادة السكان والعمليات الإجتماعية التي تؤدي إلى تغيير أو تحويل أعمالهم إلى أعمال أخرى نجدها في المدن ويترتب عليها من تغيير في أنماط السلوك نتيجة العيش فيها"⁴.
3-الحضرية: حسب فادية عمر الجولاني: "هي طريقة الحياة أو أسلوباً خاصاً للمعيشة"⁵.

1. محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، 1974، ص107.

2. أحمد زلي بدوي: معجم المصطلحات الإجتماعية، مكتبة البناء، القاهرة، د ط، د س ، ص6.

3. السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، د ط، 1988، ص80.

4. أحمد بودراع: التطوير الحضري في المناطق المتخلفة، دار الهدى للطبع والنشر، الجزائر، د ط، 2005، ص136.

5. فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، د ط، 2000، ص ص 44-45.

4-تعريف النمو الحضري:

لدينا تعريفات عديدة نذكر منها:

هو الزيادة الديمغرافية بإضافة إلى الموجات البشرية التي نزحت من الأرياف بفعل الفقر و عدم توفير فرص العمل¹.

أو أنه زيادة في عدد سكان المدن مقارنة بزيادة عدد سكان الأرياف، وهذا النمو يتم بطريقتين:

• الزيادة الطبيعية المتمثلة في عدد المواليد ناقص عدد الوفيات.

• الهجرة الريفية الحضرية، وهي إنتقال سكان الريف إلى المناطق الحضرية².

فالنمو الحضري هو العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغيير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضارية أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة بها في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع و عادات و طرق معيشة سكان الريف حتى يتكيف للمعيشة في المدن³.

و يرى الدكتور السيد عبد العاطي السيد أن "هناك إختلاف في معدلات التوازي بين السكان و الموارد على العكس من النمو الحضري الغربي حيث أن هناك توازن ملحوظ بين الزيادة السكانية و الموارد المتاحة و كشف عن عامل طردي للسكان من جوانب الريف مقابل عامل جذب لهم من خلال توافر في المراكز الصناعية من موارد و فرص عمل والذي وجد فيه الفائض السكاني فرصة أوسع للهجرة لمناطق أخرى لم تستغل بعد أن كان النمو الحضري في معظم الأقطار النامية مرفوقا بعامل طردي فقط دفع سكان الريف للإقامة في المدن و كان من نتيجة ذلك ارتفاع معدلات الكشافة للمدن النامية ما يفوق الموارد المتاحة و ما يزيد الموقف صعوبة أن مثل هذه المناطق تكاد تنعدم فيه الإمكانيات الجديدة للتوسع لإستيعاب نموها السكاني الذي يتزايد يوما بعد يوم بمعدلات سريعة و أكثر خطورة"⁴.

¹. عبد اللطيف بن أشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة بن أتاسي، المطبعة التجارية الجزائر، د ط، 1989، ص45.

². سارة لطرش: "تأثير النمو السكاني على تغير مورفولوجية المدينة – دراسة ميدانية بمدينة سطيف"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، دس، ص50.

³. عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة و الإجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، د ط، 1966، ص23.

⁴. السيد عبد العاطي السيد: الإنسان و البيئة، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية، د ط، 1999، ص 223.

و مهما يكن من أمر الاختلاف بين العلماء حول تعريف دقيق للنمو الحضري إلا أنهم يتفقون على أنهم عندما يستخدمون مصطلح النمو الحضري يقصدون به الزيادة الطبيعية والهجرة و هي خصائص أكدها جميع من درس النمو الحضري و يمكن إعطاء تعريف موجز للنمو الحضري كما يلي:

" يشير النمو الحضري إلى تزايد أعداد و نسب سكان المدن و إتساع حجمها نتيجة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية و الزيادة الطبيعية"¹.

ثانيا: التطور التاريخي للنمو الحضري (في المجتمعات الصناعية و النامية):

يأخذ النمو الحضري في حواضر المجتمعات الصناعية و المجتمعات النامية أوضاعا مختلفة من حيث الأهمية و درجة التحضر، ذلك أن ظاهرة النمو الحضري في واقع الأمر ما هي إلا حقيقة ملموسة تعكس جملة من المستويات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي تميز كل مجتمع و نجد تلك المجتمعات ذلك النمو و التطور من خلال تصنيف مجتمعات العالم إلى مجتمعات متقدمة و أخرى نامية:

1- النمو الحضري في المجتمعات الصناعية (المتقدمة):

الدول الصناعية هي التي يعيش أفرادها في تجمعات سكانية ذات أحجام كبيرة ويمارسون مهن غير الزراعة².

و تعتبر بداية القرن السابع عشر هي الإنطلاقة الحقيقية للنمو الحضري في العالم حيث بلغ سكان العالم في عام 1800م 906 مليون نسمة كانت نسبتهم 1.7% في المدن التي تبلغ تعداد سكانها 100 ألف نسمة فأكثر في حين كان حوالي 2.4% منهم يقيمون في مدن يصل عدد سكانها إلى 20 ألف نسمة فأكثر، أما المدن التي تجاوز عدد سكانها 1500 نسمة فكانت نسبتها 3%.

و ذلك أن زيادة السكان في العالم قد بلغت 29.3% في الفترة الواقعة ما بين 1800-1850م حيث كانت 13.22%، و في الفترة الممتدة بين 1850-1900م نجد أن هناك زيادة

¹. السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، ج1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2003، ص ص 104-112.

². صالح لولجي الزوي : علم إجتماع الحضري، منشورات جامعة قار يونس ، ليبيا، ط1 ، 2002، ص269.

في النمو الحضري بلغت 13.5% بالنسبة للمدن التي بلغت تعدادها أكثر من 20 ألف نسمة و 22.22% بالنسبة للمدن التي تجاوز تعداد سكانها 100 ألف نسمة.

أما الفترة الممتدة بين عامي 1950-1980م فقد بلغت زيادة السكان في العالم زيادة السكان في العالم 49.3% صاحبته زيادة مرتفعة في سكان الحضر في العالم بلغت نسبتها 23.96% للمراكز الحضرية التي بلغ تعدادها أكثر من 20 ألف نسمة و 25.41% بالنسبة للمدن التي يتجاوز تعدادها 100 ألف نسمة فأكثر¹.

فالعصر الحديث شهد تطورا سريعا و التحضر استطاع بشكل قاطع أن يجسد المعرفة العلمية في شتى المجالات و على جميع المستويات و الأصعدة لكن و بالرغم من هذا التطور في مجال العلوم و التكنولوجيا إلا أن الحياة الحضرية كشفت عن ضعف حقيقي في تركيبها أدى إلى ظهور مشاكل لا حدود لها مثل إنتشار الجريمة و الفقر و التوتر المعرفي و حتى الجهوي و فساد البيئة إلى جانب عجز الدولة المتروبوليتانية عن توفير الأموال الكافية للإدارة شؤون مواطنيها و خاصة أن سرعة التحضر إزدادت بشكل حاد 1800 كما بلغ تعداد سكان الأرض في يوم 1999/10/12، ستة مليارات من البشر أي حوالي نصف إجمالي سكان كوكب الأرض و إرتفع خلال عام 2000 بالنسبة لسكان الحضر إلى 81% ليكون سكان الحضر في العالم أقل بقليل من 3 مليارات أي أنه سيكون واحد من كل شخصين من سكان العالم يعيش في مدن يبلغ عدد سكانها 20.000 نسمة فما فوق².

و الجدول رقم(01): يبين النسبية التقريبية سكان الحضر في مدن العالم التي يبلغ عدد سكانها 20.000 فما فوق خلال الفترة 1800-2000.

السنة	نسبة السكان الحضر في العالم %	السنة	السكان الحضر في العالم %
1800	2%	1940	19%
1850	4%	1950	21%
1900	9%	1960	29%
1923	14%	1980	31%
1930	16%	2000	38%

¹ . جيرالد بريز: المدينة النامية، ترجمة محمد محمود الجوهري، دار النهضة، مصر، د ط، د س، ص ص 19 - 55.

² . صالح لولجي الزوي: مرجع سابق، ص 272.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم(01) أن نسبة التحضر في العالم في تزايد مستمر وهذا راجع إلى عدة عوامل: إجتماعية و إقتصادية وثقافية...الخ.

وتشهد أمريكا نموا حضريا سريعا وكبيرا في آن واحد بمعنى آخر أن مع نهاية القرن العشرين سيكون ما يقرب من ثلاثة أرباع أمريكا الشمالية و حوالي نصف سكان أوروبا و أمريكا اللاتينية و ثلثي سكان الإتحاد السوفياتي (سابقا) و أقيانوسيا (أستراليا) متركزين في مدن يسكنها 20.000 نسمة فأكثر و لن تكون هناك منطقة من مناطق العالم المتقدم و بكل قوة متجهة نحو الحياة الحضرية مع نهاية القرن الحالي¹.

ومن العوامل المؤدية إلى النمو الحضري في العالم بصفة عامة و الدول المتقدمة بصفة خاصة نجد محاولة حسن الساعاتي الذي ذهب إلى القول بأن النمو الديمغرافي في العالم تعود إلى الأسباب التالية:

أ. التقدم المستمر في مجال الطب الحديث الذي أدى إلى التخفيف من إنتشار بعض الأمراض وتحسين الظروف الصحية للأفراد و انخفاض ملموس في الوفيات.

ب. الإققلاب الصناعي الذي ساعد على التطور الحضري وهذا تزامنا مع ظهور العديد من الصناعات و الإقتراحات و اكتشاف البخار و الآلة التي تمثل العمل اليدوي و بدأ عصر الإنتاج الحديث الذي أتاح للعمال الحرية في الانتقال من الريف إلى المراكز الحضرية هذه المراكز التي أصبحت فيما بعد نواة المدن الصناعية الضخمة التي قامت في بداية القرن 19م.

ج . بحث الإنسان عن استغلال أراضي جديدة وتهيئة أماكن الإستقرار و الإقامة للسكان مما ساهم في زيادة الإنتاج والغذاء وهو ما نلمسه في الدول المتقدمة.

د. إرتقاء وسائل المواصلات فقد أدت هذه الوسائل إلى إتساع نطاق المدن وزيادة نشاطها العمراني وهذا ما أدى إلى إرتفاع الكثافة السكانية.

هـ. الهجرات الخارجية خلال القرنين 18 و 19 و لاسيما في أمريكا بعد اكتشاف مناجم الذهب وحقول الفحم و الصناعات الثقيلة أثر بشكل مباشر في نمو طائفة غير يسيرة من المدن كانت قائمة و قيام مدن جديدة ذات طابع صناعي مثل شيكاغو².

¹ . صالح لولجي الزوي : المرجع السابق، ص 272.

² . حسن الساعاتي: علم إجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1985، ص228.

2-النمو الحضري في الدول النامية:

إذا كانت حركة التحضر التي مرت بها الدول المتقدمة واضحة في القرن العشرين فإنها قد ظهرت في كل من إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية على نحو يؤكد أن هذه المناطق تشكل أحد المصادر الرئيسية المسؤولة عن حركة إرتفاع التحضر في العالم كما أثبتت أن إيقاع التحضر في مجتمعات العالم الثالث قد تم بصورة سريعة للغاية في بداية القرن 18 حيث بلغت نسبة ما يقيمون في المدن التي يبلغ عدد سكانها 120 ألف نسمة فأكثر بحوالي 3.7 % أما الذين يقيمون في المدن التي يتجاوز تعدادها أكثر من 100 ألف نسمة بلغت 3.2% وذلك عام 1950م، ولذا فإن ظاهرة التحضر ترجع إلى أن أغلب سكان مجتمعاتها مرتبطة بالزراعة و الرعي مما أثر في قلة تواجد المراكز الحضرية فيها.

أما في الفترة الواقعة في الستينيات نجد أن بعض المدن بالقارة الإفريقية قد تعرضت بصورة مكثفة إلى التمرکز الحضري و بذلك تميز التحضر في إفريقيا بإرتفاع معدلاته في كثير من دولها بإرتفاع معدلاته في كثير من دولها حيث بلغ في الجزائر 52 % وفي مصر 14,3 % وفي ليبيا 28 % وفي المغرب 37,9 % ومدغشقر 14 % ونيجيريا 25,6 % وأثيوبيا 11,3 % وكان ذلك سنة 1974¹.

أما التحضر على مستوى قارة آسيا فقد تشكل بنسبة 53.3% من مجموع سكان القارة عام 1950 وهذه السنة تعد مؤشر على مدى مكانة هذه القارة من حيث إمكاناتها السكانية التي انعكست على إرتفاع نسبة التحضر في مدنها حيث بلغت 33.8% من السكان الذين يقيمون في المدن التي بلغ تعدادها 20 ألف نسمة فأكثر، في حين 33.7% للذين يعيشون في مدن يتجاوز تعدادها 100 ألف نسمة وذلك عام 1950م².

و بذلك أوضحت الصورة أن التحضر قد زحف على القارة الآسيوية و أفرز جملة من المشاكل كمدن الهند التي تعرضت إلى تمرکز حضري بلغت نسبته 26% أي ما يعادل نمو سكانها في الريف و يتوقع أن يصبح نصف سكانها يقيمون في المدن و المراكز الحضرية

¹. DATA from united nation demographic year book, 1974, PP 34 – 63

². Amine galel: urbanization and economic developement in arab word, beirout university, beirout, 1972, PP 2 – 5

وذلك بانتقال ما يتراوح من 55-60 مليون نسمة من الريف الى المناطق الحضرية في السنوات القادمة¹.

و الملاحظ أن أغلب مناطق العالم الثالث مرت بمرحلة حرجة تميزت بمعدل زيادة يتراوح ما بين 5.4% سنويا كما بلغت الزيادة في بعض مناطقها الحضرية ما بين 8-9% وقد تصل إلى 10% كمدينة القاهرة التي بلغ تعداد سكانها في نهاية الفترة الحالية حوالي 16 مليون نسمة. إذن فالمدن النامية حققت نموا حضريا سريعا خلال الثلاثين سنة الأخيرة الماضية و ذلك لأن معدل السكان الحضريين الذي يصل في العالم الثالث 4.1% سنويا يفوق نسبة مرتين ونصف نظيره في البلدان المتقدمة التي لا تتعدى فيها هذا المعدل 1.8% ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من 7% في بعض دول العالم².

و الجدول رقم (02): يوضح نسبة التحضر في بعض الدول الإفريقية³:

الدولة	نسبة التحضر %
الجزائر	52%
مصر	14,3%
ليبيا	28%
المغرب	37,9%
مدغشقر	14%
نيجيريا	25,6%

¹. جبر الدبريز: مجتمع المدينة في البلدان النامية، دراسة في علم الاجتماع الحضري، ترجمة محمد جوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1989، ص ص 65-97.

². برنارد تونيه: السكن الحضري في العالم الثالث، ترجمة علي بهجت الفاضلي، دار المعارف، الإسكندرية، د ط، 1987، ص 85.

³. Population Divsion,Urbain rural, affaires departement of economic and social united nation,1996

ثالثاً: عوامل النمو الحضري:

1- عامل الصناعة:

تميز العصر الحديث بزيادة عدد المدن الصناعية في العالم و نموها و وصول كثير من المدن إلى مرتبة "المدنية" الميتربوليتانية ثم المدينة العظمى، و نظرا للإرتباط النمو الحضري بحركة التصنيع و نتيجة لما تحدثه من آثار عدم الأنساق الايكولوجية للمدن فإن هذه الأخيرة أدت إلى ظهور ما يسمى بالأحياء الغير منظمة¹.

إن سياسة التوطن الصناعي المتبعة من طرف العديد من الدول خاصة دول العالم الثالث ساهمت في خلق فجوة بين الريف و المدينة و التي لم تستطع هذه الدول التوفيق بين النمو الصناعي و النمو الحضري للمدن مما نجم عنه العديد من المشاكل الإجتماعية. ورجع "عاطف غيث" النمو الحديث و التحضر الكبير في مناطق العالم إلى الثورة الصناعية و ذلك لأن إختراع الوسائل التقنية و استخدام الطاقة و نظام المجتمع الحديث الذي أدى إلى إجتذاب أعداد كبيرة من الناس سكنت في مناطق صغيرة من حيث المساحة و عالية من حيث الكثافة². و يقول جمال حمدان "علينا أن ندرك أن ثروة البترول في العالم العربي تعني مدنا أولاً قبل أن تعني سكان بالمعنى العام، فمن أهم الحقائق البشرية المعاصرة في منطقتنا أن الثورة العمرانية التي حركها البترول في العالم الغربي كانت ثورة مدنية أولاً ثم ثورة سكانية، إذ أن النمو السكاني المضطرب في الدول العربية تشجع أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم في الصناعات الاستهلاكية و خاصة أنها لا تحتاج إلا لرؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة. و كذلك يتوفر لتوزيع إنتاجية أسواق تتسع مع النمو الحضري، و من أمثلة التركيز الصناعي في المدن العربية ما نلاحظه في بغداد حيث يتركز 90% من صناعات العراق"³.

¹. عبد الباسط محسن: علم النفس الضياعي، مكتب غريب، القاهرة، د ط، 1989، ص32.

². محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1988، ص139.

³. عزة عبد الكريم و آخرون: المجتمع العربي، دار النهضة العربية لطباعة و النشر، بيروت، د ط، د س، ص ص 139-141.

2-العوامل السكانية:

أ-الهجرة: في الحقيقة إن ظاهرة الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أدت دورا مهما في عملية التحضر التي تعرضت لها مدن العالم و برز تأثير هذا العامل بشكل شديد في كثير من المدن التي تعرضت لتدفق المهاجرين إليها¹.

و قد أدت هذه الهجرة إلى زيادة سكان الحضر بدرجة وصلت نسبتها إلى أكثر من أربعة أخماس من السكان إذ أسهم بدور كبير في زيادة النمو الحضري، إذ أدت نتائجها إلى إحداث خلل شديد في توازن توزيع السكان بين الحضري و الريف و حدوث تضخم حضري في المدن².

و بالرغم من ذلك فإن الهجرة ساهمت في نمو المدن و تكاثرت أعدادها و سكانها وخاصة في الدول النامية حيث الفروق بين المناطق الحضرية و الريفية التي تستهل بعوامل الطرد من المناطق الريفية و عوامل الجذب من المناطق الحضرية، و الجدول التالي يوضح لنا أن الهجرة من الريف إلى المدن مازالت تمثل دورا مهما في النمو الحضري في بعض مدن الدول النامية³.

جدول رقم (03):يوضح توزيع نسب الهجرة من الريف إلى المدن سنة 1950 الى 1990

1990 - 1980	1975 - 1970	1960 - 1950	
49,7	46,2	48,8	الدول المتقدمة %
42,2	42	59,3	الدول النامية %

ب- الزيادة الطبيعية: يعتبر عاملا المواليد و الوفيات من أهم العوامل التي تؤثر في مستقبل السكان في أي قطر من الأقطار ما لم تتدخل عوامل خارجية كالهجرة أو الوفود ولذلك كانت مسؤولة عن الزيادة الطبيعية بينما كانت الهجرة و الوفود مسؤولة عن الزيادة غير الطبيعية. و حالة المواليد و الوفيات بالعوامل الإجتماعية و الإقتصادية السائدة في الإقليم⁴.

¹ عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة إجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، د ط، 1992، ص133.

² فتحي أبو عبانة: دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، ط2، 2000، ص- ص 199-197.

³ عبد القادر القصير: المرجع السابق، ص ص: 269-270.

⁴ محمد السيد غلاب: البيئة و المجتمع، دار الكتب الجامعية الإسكندرية، د ط، 1997، ص228.

3-العوامل السياسية: و يتلخص في الهدوء و الإستقرار السياسي و الأمن الحضري¹. وذلك بإعتبار المدينة مركز سياسي يؤدي دور الحماية على إقليم الدولة و السهر على أمنه واستقراره، كما يؤدي الوظائف الإدارية فهي تستحوذ على القوة العسكرية و الإقتصادية والسلطة السياسية و الإشراف على المسائل الدينية و التنظيمية، فهي تحتفظ بالسيطرة على عامة الشعب في المجتمع².

4-العوامل التاريخية: يتلخص في الإرث القادم من الإستعمار ذلك أن الاستعمار جعل من هذه المدن مراكز أو عواصم تسيطر على معظم النشاط البشري بما عرف بالهيمنة الحضرية "Urban Primacy"³.

رابعا: النظريات المفسرة للنمو الحضري:

1- نظرية الدوائر المترازمة: و تسمى أيضا بالنموذج الدائري المترازك Concentric Zone Theory حيث نادى بهذه النظرية "أرنست برجس" سنة 1923⁴، ومن خلال الدراسة التي قام بها عن أنماط النمو الحضري و تركيب الوظائف في مدينة شيكاغو⁵، وهو النموذج الأكثر إنتشارا في عديد من المجتمعات.

و يتكون من خمس دوائر تنمو خارج المركز وهي خمس مناطق تتخذ من المركز محور أساسي لها، متى توفر الوقت و نفقات النقل من إلى نقطة المركز وهذه المناطق هي بالترتيب⁶.

- المنطقة المركزية أو النواة.
- المنطقة الإنتقالية⁷.
- منطقة سكن العمال.

¹. علاء أسد ملاح: خصائص التحضر وعلاقته بالتنظيم العمراني و النمو الإقتصادي، دراسة حالة نابلس، فلسطين، د ط، 2006، ص23.

². حسين رشوان: المدينة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط6، 1998، ص 117.

³. علاء أسعد ملاح: مرجع، سابق، ص 23.

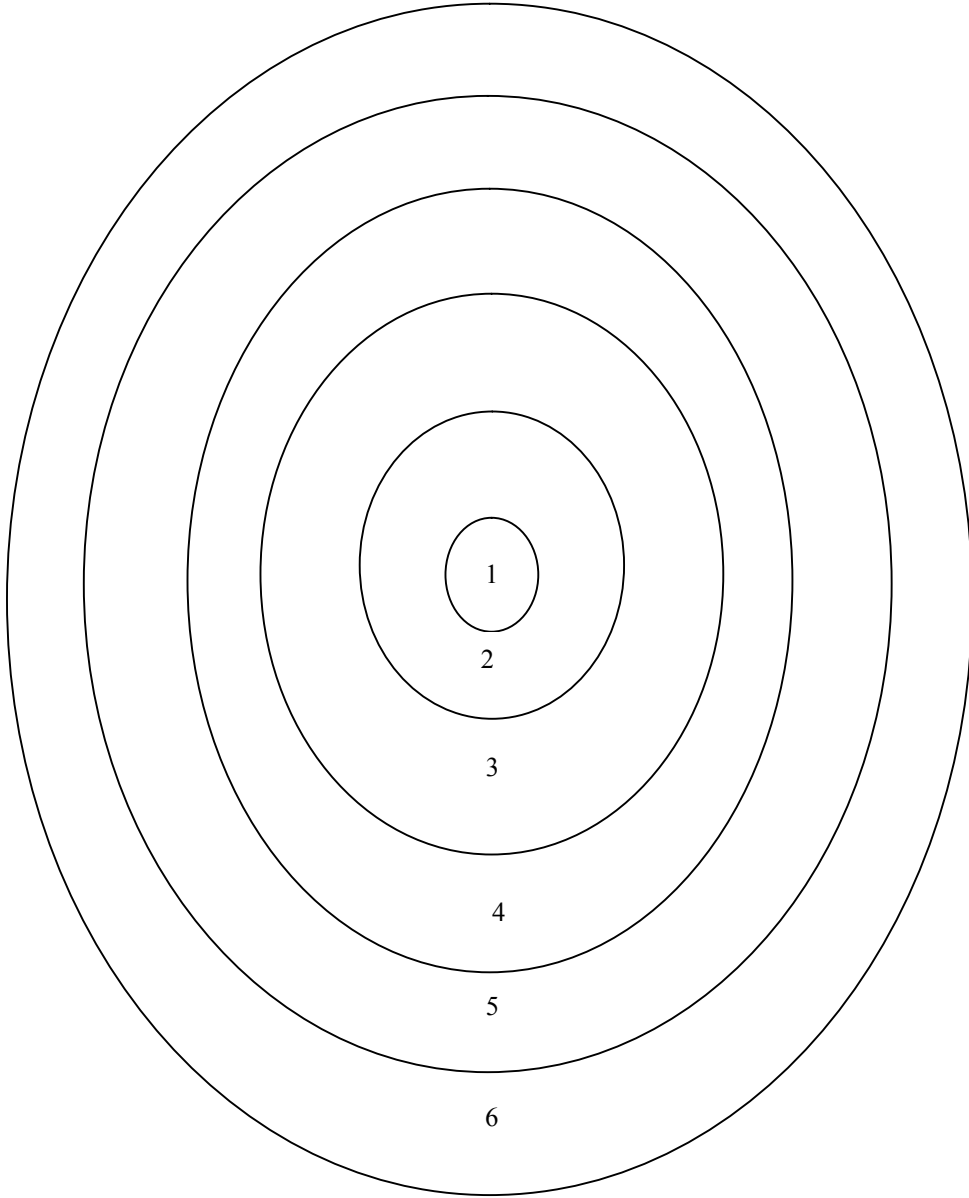
⁴. مصطفى الخشاب: علم الإجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ط، 1976، ص39.

⁵. حنفي عوض: علم الإجتماع الحضري، سكان المدينة بين الزمان و المكان، المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر والتوزيع، الإسكندرية، د ط، 1997، ص164.

⁶. محمد الجوهري: علم الإجتماع الريفي الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، دط، دس ، ص ص166-167.

⁷. فتحي أبو عيانة: جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1999، ص45.

- منطقة سكنية خاصة بالطبقة المتوسطة.
- منطقة الضواحي¹.



الشكل رقم (01) يمثل رسم توضيحي لنظرية الدوائر المتراكزة

توضيح الشكل:

- 1- منطقة رجال الأعمال المركزية².
- 2- منطقة تجارة الجملة و الصناعات البسيطة.
- 3- منطقة سكن الطبقات المتوسطة

¹. سعيد ناصف: المدينة الاسلامية، دراسة في نشأة التحضر، مكتبة الزهراء الشرق القاهرة، د ط، 1999، ص 19.

². عبد المنعم شوقي: مرجع سابق، ص 138.

4- منطقة سكن الطبقات الفقيرة

5- منطقة سكن الطبقات الغنية.

6- منطقة سكن السفر اليومي أو الضواحي.

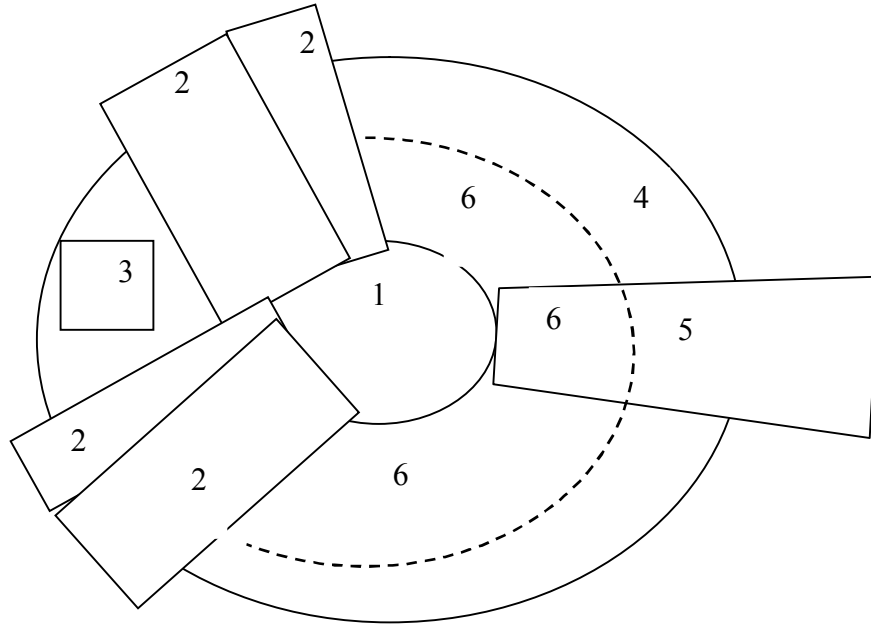
2- نظرية القطاع:

بعد " بيرجس " إقترح " هويت " نظرية جديدة تقوم على أساس تقسيم المدينة إلى قطاعات كبديل لمفهوم الحلقات، و تفترض هذه النظرية أن إنتشار المناطق السكنية في المدينة يتحدد على أساس مستوى دخل الأفراد و بذلك فقد قسم المناطق السكنية في المدينة حسب طبيعة ساكنيها و مستواهم الاقتصادي، كما أن خطوط المواصلات تصنع قطاعات تمتد عبر الحلقات التي أشار إليها بيرجس و يكون النمو متجها نحو الأطراف و قد أوضح أن تحديد سكن الطبقات الإجتماعية المختلفة تعتمد على القيم الإجارية. وبذلك قسم المناطق السكنية إلى ثلاث قطاعات رئيسية، بالإضافة إلى مناطق النشاط التجاري في مركز المدينة تتمثل في:

- قطاع الإيجارات المنخفضة يضم العمال ذوي الدخل المحدود.
- قطاع الإيجارات المتوسطة يضم الأفراد ذوي الدخل المتوسط.
- قطاع الإيجارات المرتفعة يضم الأغنياء ذوي الدخل المرتفع.

كما أكد أن النمو الحضري يتحدد في ضوء إمتداد النمط السائد من أنماط استخدام الأرض، حيث نظر إلى المدينة كدائرة و إلى المناطق المختلفة كقطاعات مختلفة، كما أوضح أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعة على إمتداد خطوط النقل الرئيسية و على الخطوط الأقل مقاومة. وعلى الرغم من أن هذه النظرية وضعت أسس هندسية لنمو المدينة إلا أنها كالتى سبقتها تتميز بمحدودية التطبيق في المكان و الزمان.¹

¹ . عبد المنعم شوقي : المرجع نفسه ، ص 139.



الشكل رقم (02) يمثل رسم توضيحي لنظرية القطاعات

توضيح الشكل:

- 1- منطقة رجال الأعمال المركزية.
- 2- منطقة تجارة الجملة و الصناعات البسيطة.
- 3- منطقة سكن الطبقات المتوسطة.
- 4- منطقة سكن الطبقات الفقيرة.
- 5- منطقة سكن الطبقات الغنية¹.

3- نظرية النويات المتعددة:

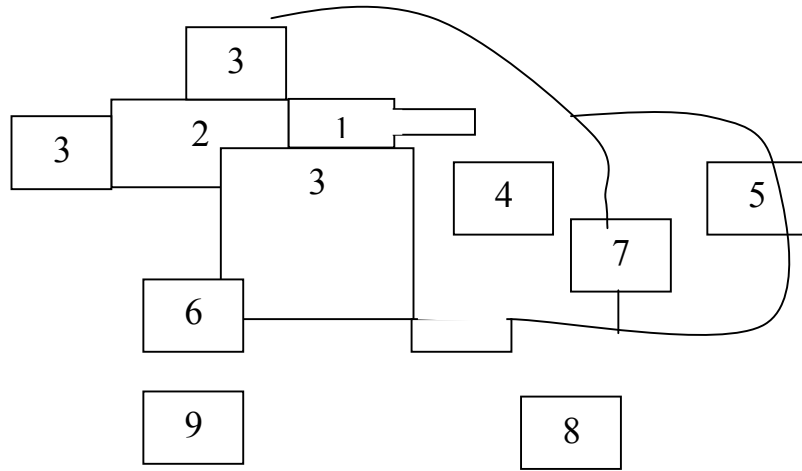
ينطلق أساسا هذه النظرية من أن الكثير من المدن في نمط استخدام الأرض لا تبني حول مركز واحد فحسب بل حول عدة مراكز أو أنويه قد تبدأ من عمق المدينة و تنمو مع نموها و تنطبق هذه النظرية بوضوح على المدن التي تضم أثناء توسعها عددا من القرى و المدن الصغيرة المجاورة².

و قد قدم كل من " هاريس" و أولمان" هذه النظرية لتفسير النمو الحضري بحيث يذهب كلا الباحثين إلى أن هناك مراكز للتجارة المختلفة و المؤسسات الحكومية و مناطق التسلية و مؤسسات التعليم. و تتوزع حول هذه النويات مناطق سكنية متنوعة بعضها للدخل المحدود و بعضها الآخر للدخل المتوسط و الدخل العالي.

¹ . عبد المنعم شوقي : المرجع نفسه ، ص140.

² . حسين أحمد رشوان: مرجع سابق، ص37.

أي أن المدينة تتميز بوجود عدة نويات منفصلة عن بعضها يمكن أن تزدهر حولها أنشطة مختلفة و لهذا كون نموذجاً جديداً سمي بنموذج النويات المتعددة¹.



الشكل رقم (03) يمثل رسم توضيحي لنظرية النويات المتعددة².
توضيح الشكل:

1. منطقة رجال الأعمال المركزية.

2. منطقة تجارة الجملة و الصناعات البسيطة.

3. منطقة سكن الطبقات الفقيرة.

4. منطقة سكن الطبقات المتوسطة.

5. منطقة سكن الطبقات الغنية.

6. منطقة صناعية.

7. منطقة تجارية.

8. ضاحية سكنية.

9. ضاحية صناعية³.

¹. لوجلي صالح الزوي: علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ط1، 2002، ص135.

². عبد المنعم شوقي: مرجع سابق، ص 143.

³. عبد المنعم شوقي: مرجع سابق، ص143.

خامسا: تصورات مختلفة للنمو الحضري:

إنه لمن الضروري أن يكون لدينا تصورا واضحا لما يعنيه النمو الحضري بوجه عام يمكن تلخيص المدلولات و المضامين التي ارتبطت بمفهوم النمو الحضري فيما يلي:

1-التصور الديمغرافي:

يعتبر هذا التصور أهم مقياس لعملية التحضر و النمو الحضري، فما هو حضري وفقا لهذا التصور إنما يشير إلى تجمعات سكانية من حجم معين و قد عرفت الحضرية في هذا التصور في حدود إرتباطها بالتركيز السكاني كما عرف التحضر في حدود الاتجاه إلى زيادة التركيز السكاني في المدن و المناطق الحضرية، و يمكن إدراج مثال: ما ذهبت إليه "هوب تيسدال" H.Tisdal في تحليلها التحضر كعملية للتركز السكاني يستند تحليلها على عنصرين أساسيين هما: تعدد نقاط التركيز من ناحية و زيادة حجم المركز الفردية من ناحية أخرى، و من ثم فإن تزايد السكان المقيمون في مناطق حضرية يصبح مؤشرا إحصائيا دقيقا لقياس عمليات التحضر و النمو الحضري¹.

2-التصور الإقتصادي:

يمثل النمو الحضري مرحلة متقدمة من مراحل التصور الإقتصادي البشري، و بالتالي ارتبط النمو الحضري بحركة إنتقال و تحول إلى تنظيمات إقتصادية أكثر تعقيدا. أي الإنتقال من إقتصاد المعيشة إلى إقتصاد السوق، و قد ترجم هذا التصور في صياغات مختلفة تؤكد على هذا الإتجاه الذي غلب على عظم الدراسات الحضرية الغربية و الأمريكية بصفة خاصة، و التي إهتمت بدراسة الإقتصاد "الميتروبوليتي" و أكدت الإرتباط بين عمليتي التصنيع و التحضير، و في هذا الصدد حاول "جراس" NSB Gras في دراسته التي أجراها عام 1932 استعراض التاريخ الإقتصادي للحضارة الغربية حيث أوضح في مدخله التصوري علاقة التطور الإقتصادي بأنماط التوطن و الإستقرار البشري على مر التاريخ وفي تأريخه للحضارة الغربية في حدود إطار تصنيفي متصل، ميز "جراس" خمس مراحل تطويرية أساسية هي: مرحلة الجمع و الإلتقاط، فمرحلة إقتصاد الرعي، يليها مرحلة إقتصاد القرية المستمرة، ثم مرحلة إقتصاد المدينة الصغرى و أخيرا مرحلة إقتصاد الميتروبوليتي، ولقد كان تطور الزراعة كأسلوب أو طريقة المعيشة أهم العوامل التي أدت إلى دخول البشرية في

¹ . السيد عبد العاطي : مرجع سابق، ص ص 102 - 104 .

مرحلة أكثر تقدماً على طريقة تحضر و بالتالي هذا التطور في نظر جراس تنمو المدن الصغرى نتيجة تزايد الإنتاج الزراعي و تزايد أعداد الحرفيين و تطوير وسائل النقل وازدهار النشاط التجاري، و كان ظهور الميترولوجيا بعد ذلك نتيجة لأزمة الإرتباط التغيرات التكنولوجية و التنظيمية المصاحبة لإنتشار التصنيع و سيطرة الإقتصاد المبتلولوجي و قد نحى نفس المنحنى

"إريك لمبارد Erice lampardas " في دراسته للتطور الصناعي الحضري متبعا نفس المراحل التي حددها "جراس"¹.

3- التصور الإيكولوجي:

يؤكد أصحاب هذا التصور المدرسة الإيكولوجية في صورة تقليدية و المحدثه على عامل السكان و المكان، أو متغير الحجم و الكثافة كأهم المعايير التي يمكن أن تقاس بها درجة التحضر، حيث تقاس درجات التحضر وفقا لهذا التصور في ضوء وضوح سيطرت الإنسان على البيئة الطبيعية و استخدامها الرفاهية و على مر الأيام على الطابع الفيزيقي للمجتمع الحضري، حجمه، خصائصه، أساسه الوظيفي، و نمط توزيع السكان و النشاطات و اتجاهات نموه.

4- التصور التنظيمي: لا يقتصر النمو الحضري وفقا لهذا التصور، على مجرد زيادة عدد السكان و إرتفاع كثافتهم، أو على تطوير نسق إقتصادي تدعمه تكنولوجيا صناعية متقدمة، وإنما يعني الإتجاه إلى تنظيمات إجتماعية أكثر تعقيدا يشتمل ذلك على تطوير وسائل الإتصال و الميكانيزمات الإجتماعية و السياسية التي تسمح بإمكانية الربط و التنسيق بين مجالات وبيانات متخصصة و متميزة، بمعنى أن النمو الحضري هو الإنتقال من المجتمع البسيط إلى صورة أكثر تعقيدا و يشتمل ذلك التعقيد النظامي تاريخيا على تطور الحكومات المركزية القوية و تطوير الأسواق المحلية و الإقليمية و العالمية و الإنتشار الواسع لمختلف أشكال التنظيمات الرسمية و غير الرسمية².

¹ . السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ص ص 104-112.

² . السيد عبد العاطي السيد: المرجع نفسه، ص: 104-112.

5-التصور السلوكي:

يؤكد التصور السلوكي و النمو الحضري على خبرة الأفراد على مر الزمن من حيث أنماط السلوك و التفاعل، و ينظر إلى الحضرية على أنها معين من قيم و معايير السلوك وأنماط للتفاعل و العلاقات الإجتماعية المرتبطة بصياغ مكاني وزمني¹. كما إعتبر ورث الحضرية كأسلوب للحياة أخذا في إعتبار البعد الثقافي².

يرتبط هذا التحليل أساسا بأفكار المدرسة التطورية بدءا "بتونيز" و "شبنجلر" و " فيبر" والآخذين بالنموذج المثالي و طبقوه على ظواهر الحضر، كما يعتبر "روبرت بارك" من الرواد الأوائل الأمريكيين في علم الإجتماع الحضري، حيث نشأ هذا الأخير في أمريكا لدراسة الأشكال الجديدة التي سادت المدن و في نفس الصياغ نجد " روبرت" و "ردفليد" و"لويس ورث" إنتهى إلى تصور النمو الحضري على طول متصل تمثل فيه عملية التحضر الإنتقال للموقف الإجتماعي من قطب ريفي إلى قطب حضري يتميز بخصائص علمانية، عقلانية، وفقدان المعايير و الإغتراب³.

سادسا: مشكلات النمو الحضري في الجزائر:

1-التوسع العمراني السريع (غير المنظم):

تعد ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية سمة مألوفة لأغلب المدن الجزائرية" كما إكتسحت المنشآت العمرانية المتمثلة في إنجاز السكنات و المناطق الصناعية و البناءات الفوضوية أغلب المساحات و الأراضي الزراعية خاصة المتواجدة ضمن القطاع العام و أملاك الدولة⁴. كل هذا أدى إلى ظهور ظاهرة ومشكلة الأحياء القصديرية والعمران غير المخطط التي لم تكن حديثة العهد بل ترجع جذورها إلى عوامل تاريخية بعيدة، سياسة الإستعمار التي كانت تتمحور حول تفكير الشعوب وخاصة سكان المناطق الريفية.

¹. السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ص 104 – 112

². حميد خروف: بلقاسم سلاطينية، اسماعيل قبره، الإشكالات النظرية و الواقع، منشورات، جامعة، منشوري، قسنطينة، دط، 1998، ص53.

³. السيد عبد العاطي السيد : مرجع سابق، ص109.

⁴. بشير تيجاني: مفاهيم و آراء حول تنظيم الإقليم و توازن الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص68.

إن الأحياء القصديرية في الجزائر بلغت سنة 1954 نسبة 30% من السكان الجزائريين الذين يقطنون هذه الأحياء و هذا على مستوى المدن الكبرى و الساحلية (الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة)¹.

2- أزمة السكن الحضري :

إن كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية بين سكان المدن و بسبب إستمرار الهجرة المقدره بحوالي 130 ألف نسمة سنويا مع نهاية الثمانينات جعل الدولة وسلطاتها المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة على السكن ففي مدينة وهران وحدها بلغ عدد الملفات المسجلة لدى ديوان الترقية العقارية و التسيير العقاري للحصول على سكن إجتماعي حوالي 30 ألف طلب مقبول سنة 1994.

كما أصبح من الصعب الوصول إلى تحقيق التوازن بين الإحتياج الحقيقي للسكن من جهة، و الطلب المتزايد عليه من جهة ثانية، و رغم جهود الدولة المتواصلة في توفير السكن الحضري في الجزائر خلال العشرية المقبلة بسبب العجز في السكن الذي قدر بحوالي مليون وحدة سكنية سنة 1994².

¹. عجال خديجة: التصنيع و النمو الحضري في الجزائر - دراسة ميدانية من 3 أحياء، حضرية بو حمزة لمحافظة بوزعرورة بمدينة عنابة، رسال لنيل شهادة الماجستير، عنابة، 1988-1989، ص ص106-108.

². تيجاني بشير: التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 2000، ص60.

خلاصة:

من خلال ما سبق نستنتج بأن عملية النمو الحضري السريع في الكثير من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، حصل نتيجة الهجرة أو الزيادة السكانية الكبيرة داخل المدن، الموضوع الذي حمل في طياته الكثير من المساوئ كظهور مشاكل داخل المدينة، مما ولد أوضاعا إجتماعية غير عادية تتخللها إضطرابات وتذمرات من الأوضاع السائدة داخلها، الشيء الذي يجعلها في أمام تحدي كبير لمواجهة هذه المشاكل وإيجاد الحلول لها.

الفصل الثالث

مشكلة السكن

تمهيد:

أولاً- تعريف السكن

ثانياً- شروط المسكن الملائم

ثالثاً- وظائف السكن

رابعاً- أهمية السكن

خامساً- استخدامات المسكن

سادساً- الصيغ السكنية بالجزائر

سابعاً- طبيعة الأزمة السكنية بالجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد:

إن حدوث التطور الكبير في مفهوم السكن يعتبر من إحدى الخصائص السلعية الهامة المتعلقة به، و لقد ظهر هذا التطور عبر مراحل التاريخ المختلفة منذ أقدم الأزمنة و الذي ينبع أصلا من تطور الحاجة إليه.

أولاً: تعريف السكن:

يعتبر المكان الذي يعيش فيه الإنسان بسلامة و أمن و كرامة، و يعتبر حقا من حقوقه¹. و يمثل السكن بالنسبة للكثيرين مجالا للاستثمار و مصدرا للدخل و رمزا لديمومة والأمان و يعتبر السكن من الحاجات الأساسية غير الغذائية للإنسان².

وهو ضرورة حياتية ملحة و له دور كبير و مستمر في حياة الفرد و تكوين صحته و أخلاقه و علاقاته الإجتماعية³.

- و يشير إلى الإطار المادي الذي يشبع فيه الإنسان أكثر إحتياجاته و يقضي فيه معظم أوقاته، وهو أحد العناصر الأساسية، لإعادة قوة العمل، بدونه يصبح السلام الإجتماعي في خطر وهو أولوية ملحة عند الأفراد و ليس معنى ذلك أن الأفراد و الأسر تسكن بمجرد الإيواء و اللجوء، و إنما يمثل حاجات فيزيولوجية إجتماعية، سيكولوجية و ثقافية، و من المفروض أن يفرض لكل عنصر من عناصر أسرة وسيلة إستراتيجية الاستجمام⁴.

- و يعرفه (بيارجورج P.Gorge) أنه عنصر أساسي للإرتباط بين الفرد و العائلة والوسط الإجتماعي و الصلة مع الإطار التاريخي و العمالي و الوظيفي معا، وهو يضع نموذجا من الإنسانية.

- و المسكن house هو رمز للخصوصية أو المكانة و التمايز، وهو يعكس إلى حد بعيد على تشكيلات هذا الإطار بما يتضمنه من مباني و فراغات و مرافق و خدمات و شوارع وحدائق وساحات و أماكن تسلية و أسواق، وما ينتج من علاقات إجتماعية و ما ينتج من نماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية متعددة⁵.

- المسكن هو الوحدة السكنية في التجمع العمراني الذي يتمثل في بناء أو جزء منه مخصص للسكن عائلة واحدة سواء كان هذا المبنى من دور واحد أو عدة أدوار بشرط أن

¹. مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسكن يلبي إحتياجات الجميع، الامم المتحدة، 1992، ص01.

². وزارة التنمية الإجتماعية، دراسة جيوب الفقر، المملكة الأردنية الهاشمية، تحديد خطي للفقر المدقع و المطلق (الحاجات الأساسية الغذائية و غير الغذائية) عمان، 1989، ص ص 69-70.

³. توفيق محمد خيضر : مبادئ في الصحة و السلامة العامة، دار الصفراء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ط1، 2001، ص96

⁴. عبد الحميد دليمي: مقال الإتجاهات النظرية حول مشكلة الإسكان الإجتماعي، مجلة الباحث الإجتماعي، مقال منشور، الجزائرن جانفي 2004، العدد 5، ص 106.

⁵. نهى السيد فهمي: المسائل الإجتماعية للإسكان، مجلة التنمية، 1988، ص41.

يكون في مجموعة مكون ليكون واحد مشغل فالمسكن يتكون غالبا من غرف سكنية مركزة في ثلاث أجزاء رئيسية هي:

***جزء النوم:** ويشمل حجرات النوم للوالدين و الأولاد و الضيوف.

***جزء الاستقبال:** ويشمل الحجرات الصالون و المعيشة و الجلوس و الطعام.

***جزء الخدمة:** ويشمل حجرات المطبخ و الحمامات و السلالم و الممرات و المداخل¹.

فتعريف السكن من حيث الشكل الهندسي، أما المجال الخارجي، فهناك مساكن تقع في مجال مفتوح و البعض يقع ضمن مجال مغلق يشرف على منطقة خضراء... الخ
أما تعريف السكن من حيث المضمون فهناك مساكن تتكون من غرفة واحدة و مسكن يتكون من غرفتين أو أكثر، كما أن الغرف في حد ذاتها تختلف من حيث الحجم من مسكن لآخر، كما تختلف في التجهيزات الصحية المكونة منها.

ثانيا: تعريف مشكلة السكن:

أمّا “كستلس” يرى أن مشكلة السكن: هي قبل كل شيء مشكلة في حد ذاتها أي نقص الرفاهية والتجهيزات والإكتظاظ، ورغم عدم صلاحية بعض المساكن القديمة غير الصحية، إذن فقضية الإسكان ليست مجرد قضية توازن في العرض والطلب، ولكن هي قضية تفاوت ضروري في حاجيات السكن المحددة إجتماعيا وإنتاج السكن والأجهزة السكنية، وهي تحديد هيكل لهذا التفاوت .

أو هي تقنية الإكتظاظ والإزدحام في المسكن، حيث تنعدم فيه شروط الرفاهية والراحة مع صعوبة الحصول على مسكن آخر².

ثالثا: شروط المسكن الملائم للسكن الآدمي:

- التهوية و الإضاءة و التدفئة و التكييف لكل زاوية من زوايا المسكن.
- توفير مجالات كافية للممارسة الرياضية و لعب الأطفال.
- تزويد المسكن بالمياه الصالحة للشرب و الاستعمال المنزلي.
- التخلص من الفضلات بأنواعها بطريقة صحية.

¹. فاروق عباس حيدر: تخطيط المدن و القوى، دون دار نشر، دون مكان نشر، د ط، 1994، ص68.

². جويده عمر: مجلة الدراسات الإقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد5، مارس 2005، ص5.

- تخصيص لكل فرد من الأسرة غرفة نوم لتجنب الإزدحام و الأمراض التنفسية والجلدية والمعدية.

- مكافحة جميع الحشرات التي تساعد على إنتشار الأمراض.

- إقامة المسكن على أرض صلبة و ثابتة.

- تقادي استعمال مواد بناء مغشوشة.

- توفير كل ما يلزم للوقاية من الحرائق و حوادث الكهرباء و الغاز.

- إجراء كل الصيانات الضرورية للمرافق و التوصيلات الكهربائية و المجاري الصحية.

و لقد عرفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية الحق في السكن المناسب بأنه مؤلف من مجموعة من الإهتمامات المحددة و تشكل العناصر المكونة هذه في مجموعها الضمانات الأساسية الممنوحة قانونيا لجميع الأشخاص بموجب القانون الدولي وهي:

● تضمن الحماية القانونية ضد الإخلاء أو المضايقة أو التهديدات.

● إتاحة الخدمات و الموارد و البنية التحتية بشكل مستدام.

● القدرة على تحمل تكلفة السكن و ضرورة تأمين إعانات للسكان غير القادرين.

● يجب أن يتوفر للقاطنين الحماية من الأشياء التي تهدد الصحة.

● أن يكون السكن سهل الوصول خاصة بالنسبة للأطفال المرضى والمعاقين و الشيوخ.

● وجود السكن في موقع قريب من موقع العمل و المراكز الصحية و المدارس

● أن يعبر السكن عن هوية المكان المتواجد فيه¹.

رابعاً: وظائف السكن:

يقدم السكن عدة وظائف أساسية إنطلاقاً من شكله و الغرف التي يتكون منها و التجهيزات التي يتوفر عليها.

و بالإعتماد على ما قدمته جاكلين بالماد Jack line Palmade فتبين في دراستها حول

مشكلة السكن أنه يلبي أربعة وظائف أساسية هي:

¹. توفيق محمد خبضر: مرجع سابق، ص 96.

1- يحمي السكن الفرد من العالم الخارجي.

2- وظائف حفظ الأنا في وسط المجال الذي تعيش فيه العائلة، يجب أن يوفر لكل فرد من أعضاء العائلة الإستقرار في المجال الذي تشغله العائلة.

3- وظائف الضمانات الإجتماعية و تكوين وحدة العائلة أي يجب على السكن أن يوفر مجالا خاصا بالأطفال و يوفر مكان للتركيز النفسي و الاستهلاك العاطفي.

4- وظائف الإستقبال، الحياة الإجتماعية، التنظيم الحر للمجالات الوظيفية للحفاظ على

الأشياء القديمة، و إمكانية إدماج وسائل الحياة العصرية مكان الغسالة و آخر للمكيف.¹

و المسكن يعتبر مأوى للإنسان، وهذا المفهوم من المعاني التقليدية التي ترى فقط منذ فترة

زمنية بعيدة، و يأخذ معنى المكان الذي تتحقق فيه الحاجات الجسدية و رعاية الأطفال وحفظ

الممتلكات و علاوة على ذلك فهو ليس مكانا للإيواء فقط و لكنه وعاء للتنشئة الإجتماعية

ومجال إقامة العلاقات الأسرية².

خامسا: أهمية السكن:

1- الأهمية الإجتماعية:

يعتبر السكن من أهم و أكثر الضروريات لحياة الفرد، فقد يؤدي فقدان السكن إلى الإحباط

النفسي و الإجتماعي و جعله سيترك سلوك غير سوى قد لا ترضاه لا الأخلاق الإجتماعية و لا

الدينية و غيابه يشكل أزمة وهذه الأزمة التي نعاني منها لا تمثل أزمة سكنية بالمعنى الحرفي

لها بمقدار ما تشير إلى حركة تمخض إجتماعية واسعة الأفق تتم الآن في الدول النامية عموما

وفي بلدتنا العربية بشكل خاص وعدم توفر المسكن لكل الأفراد (أزمة السكن) مهما اختلفت

الأسباب لا تعني كل أفراد المجتمع و إنما تعني الطبقة الفقيرة والمتوسطة أي بكلمة أخرى

أصحاب الدخل المحدود و كذلك نتيجة عدم التوازن بين إرتفاع الأجور و إرتفاع أسعار

المساكن، فالأجور ثابتة تقريبا و أسعار المساكن، في إرتفاع سريع و مستمر.

و يقول M.Bryee أن المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته

وعاملا مؤثرا على صحته النفسية و الجسدية و الإجتماعية و لقد كشفت الدراسات أن الخمول

¹. عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن و الإسكان، مخبر الإنسان و المدينة، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، د ط، 2007، ص ص 35-37.

². عبد الرؤوف، عبد العزيز الجراودع: الإسكان في الكويت، شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، الكويت، د ط، د س، ص 27.

هبوط الحيوية و إعتلال المزاج و الإدمان نتيجة لظروف الإسكان الرديء، كما يعتبر هذا الأخير من أهم الأسباب المؤدية لهذه الأمراض الإجتماعية.

و يشير الدكتور Havent Hamra أستاذ في الصحة بجامعة كولومبيا إلى أن الحجرة المزدحمة من أهم العوامل في إنتشار أمراض الجهاز التنفسي، كما يذهب " فلورانس فايللا" إلى أن التزاحم السكاني يرتبط بانتشار الأمراض التناسلية، وقد يكون عاملا أكثر تأثيرا في المشكلات الأخلاقية و التي تكشف عنها مناطق الإسكان السيئ نظرا لإنعدام الخصوصية بين أفراد الأسرة¹.

و نجد أن الأحياء المتخلفة بإعتبارها أسوأ مناطق الإسكان و التي تطبع السلوك العام في المدينة بالطابع الريفي و تظهر في صورة تجمعات سكنية تتموضع حول المدن و خاصة العواصم كالأحياء القصديرية المحيطة بالمدن الكبرى في أقطار².

المغرب العربي و العرش الطينية حول مدن أقطار المشرق العربي، و الخشبية حول مدن الخليج العربي في هذه المناطق يعيش قاطنيها ظروف مزرية وفقير مدقع و تفتقد الأمن والنظافة و تختفي فيها كل المرافق والخدمات الضرورية.

2- الأهمية الاقتصادية :

إن الدراسات الإقتصادية التي قامت بها معظم الهيئات المالية الدولية و بالخصوص صندوق النقد الدولي من خلال مناقشة لموضوع إنجاز السكنات في إطار الإقتصاد الكلي، أدركت العلاقة الموجودة بين القطاع الحساس في تركيبته في الإقتصاد الوطني من جهة، و القطاعات الأخرى من جهة أخرى ، فالسكن لم يعد ينظر إليه كمجرد خدمة تستنزف خبرات مادية ومالية للمجتمع و فقط، لكن ينبغي أن ينظر إليه على أنه محرك للتنمية الإقتصادية، وذلك عن طريق خلق فرص عمل بصفة دورية، وكذلك دافع لرفع إنتاجية العمل لتساهم بدورها في تنمية الصناعات المحلية في مختلف حاجيات مواد البناء و عليه فإن إنجاز السكنات تمكن في مدى تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة بنوعيتها المتخصصة والبسيطة و التي تساهم في إمتصاص البطالة بالنسبة لكثير من الدول النامية أو المتقدمة، كما

¹. السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ج2، 203، ص ص 238-240.

². سهام وناسي: النمو الحضري ومشكلة السكن و السكان، دراسة ميدانية باتنة، حي 1020 مسكن- رسالة ماجستير في علم الإجتماع الحضري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 146.

نجد أن تنظيم برامج السكن المكثفة من شأنها أن تستخدم أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية و يكون في الوقت ذاته وسيلة و مجالا لخلق استثمارات متنوعة و فتح مناصب شغل جديدة، و بهذا الصدد نجد أن صناعة مواد البناء تعتبر أداة مهمة في خلق مجالات العمل.

ونظرا الأهمية السكن كسلعة أساسية في المجتمع فإن المؤسسات العامة في الدولة تشارك الوحدات الإقتصادية الخاصة في إنتاجه، وتقوم الحكومات أيضا في غالب الأحيان بدعم هذه السلعة، ففي الأردن مثلا يقوم القطاع العام من خلال المؤسسة العامة للإسكان و التطوير الحضري بتوفير السكن لذوي الدخل المحدود، لأن الإنفاق الأساسي لهذه الفئة التي لا تملك مسكنا خاصا بها يتراوح من 40% إلى 45% من إجمالي الدخل على السكن¹.

سادسا: استخدامات السكن :

1- الحاجات الفيزيائية الضرورية بالمسكن: يحتاج المسكن من أجل إستمرار وظيفته إلى مجموعة من الشبكات إما أن تظهر على السطح أو أن تكون معمورة في التراب، كذلك يحتاج إلى مجالات متنوعة من أجل تحسين منظره و تنمية و توفر هذه الحاجيات يسهل حياة الأسرة و كذلك كل الأعمال المنزلية وهي:

- المياه المنزلية.
- قنوات الصرف الصحي.
- الكهرباء و الغاز.
- المطبخ، الحمام، المراض².

2- عناصر المسكن:

منطقة النوم: وهي تعد خصيصا للنوم و ذلك طلبا للراحة و الهدوء و يجب أن تبتعد هذه المنطقة عن منطقة الخدمات و العمل و المعيشة لتوفير الهدوء والراحة النفسية، كما يجب أن تتوفر بها بعض الشروط الصحية مثل: التهوية الكافية، ضوء الشمس و من الأفضل ألا يزيد عدد الأفراد في كل حجرة على اثنين .

¹ . وناسي سهام : المرجع السابق ، ص 146.

² . خلق الله بوجمعة: العمران و المدينة، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، د ط، 2005، ص 58.

منطقة المعيشة: وهي المنطقة الحيوية بالمسكن و تتم بها عدة أنشطة و لكنها غالبا ما تكون أنشطة خاصة بأفراد الأسرة، لذا يجب أن تكون في مكان منعزل عن المدخل الرئيسي للمسكن حتى يستطيع أفراد الأسرة ممارسة أنشطتهم بشيء من الحرية و الراحة.

منطقة الخدمات: وهي المنطقة التي تضم المطبخ، الحمام، أماكن التخزين.

3- التقسيم الداخلي للمسكن و حجم الأسرة:

إن المساكن في الجزائر تعاني من الكثافة المرتفعة و يتجسد هذا خاصة في المساكن الجماعية "سكن العمارات"، لذلك كثيرا ما يبحث الأفراد الساكنين بالعمارات عن سكنات أخرى تستجيب لجميع متطلباتهم و تتوافق مع حجم أسرهم خاصة و أن هذه المساكن تعاني من رطوبة عالية في فصل الشتاء من جراء التزاحم في غرفة واحدة¹.

و هذا الإزدحام بفرز مشاكل و آثار خطيرة على الأسرة و من كل الجوانب صحية، نفسية، أخلاقية، إجتماعية ، و بالإنطلاق من حق كل فرد في تلبية حاجياته فهو بالتأكيد يحتاج إلى غرفة مستقلة يمارس حياته الخاصة.

وقد حدد المؤتمر المنعقد بألمانيا الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد و عدد

الغرف كما يلي:

¹. عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة قسنطينة، قسنطينة، د ط، 2004 ، ص18.

الجدول رقم (04) : المعايير المساحية حسب عدد الأفراد و عدد الغرف¹

المساحة	عدد الأفراد	الغرف
56	3	3
62	4	3
65	4	4
75	5	4
82	6	4
87	6	5
94	7	5
110	8	5
114	8	6

المصدر: وكالة ترقية السكن قسنطينة 1999

و بالنظر إلى هذه المعايير نجدها لا تتوافق مع هو متوفر في بلادنا بحيث لا يستطيع هذا الأخير توفير الأمتار المربعة الكافية في ظل نمو ديمغرافي سريع وهائل. و يعتبر معدل أشغال المسكن عن متوسط عدد الأفراد في المسكن، ويعتبر مؤشر في تحديد الإحتياجات الفعلية في ميدان المسكن، إذا إقترن مع نصيب الفرد في المساحة السكنية، كما يعتبر مؤشرا على تفاقم أزمة السكن من خلال إرتفاع كثافة المسكن.

و يمكن حساب معدلات الأشغال كما يلي:

معدل أشغال السكان الخام = عدد السكان الإجمالي / عدد المساكن الإجمالي.

معدل أشغال المسكن الصافي = عدد السكان الإجمالي / عدد المساكن المستعملة فعلا في

المسكن².

¹ . خليل عبد الله مطوع: مدينة العامة السكان والعمران تهيئة المجال الحضري، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 1994، ص 237.

² . خليل عبد مطوع: المرجع السابق، ص 238.

سابعا: طبيعة الأزمة السكنية :

إن طبيعة الأزمة السكنية تتمثل في التفرقة بين المساكن المبنية, أي المساكن التي تبنى حسب الفئات الإجتماعية والمهنية والتي بدورها تسكنها, فالمشكلة تختلف حسب الفئات الإجتماعية فعند للأغنياء تكمن المشكلة لديهم في نقص المرافق الإجتماعية والثقافية والرياضية والتجهيزات الإقتصادية التي تحيط بالمسكن, بالإضافة إلى عدم تطابق الهندسة المعمارية للمسكن مع تصوراتهم الإجتماعية وخلفياتهم الثقافية.

إن طبيعة المشكلة عند الفقراء تختلف تماما عن الطبقة الأولى, حيث تنحصر المشكلة لديهم في إيجاد أو الحصول على مسكن صحي يأوي أسرهم ويخلصهم من قساوة العيش في بيوت القصدير فهذا هو الحلم الذي يتمنون تحقيقه¹.

ثامنا: الصيغ السكنية بالجزائر

1- برنامج السكن الاجتماعي:

ظهرت سياسة السكن الاجتماعي في فترة ما بين 1962 و 1997 كوسيلة لتلبية الحاجات الضرورية للسكان آنذاك، وهو ممول من طرف الدول بواسطة الخزينة العمومية وفقا لميزانية تحدد حسب حجم المشروع، لكنه أصبح في الوقت الراهن موجها فقط للفئة التي تسكن البيوت التصديرية أو تلك التي تعرضت منازلها تخريب نتيجة لحدوث كوارث طبيعة من السكن متوسط الدخل الفردي الوطني المقدر بـ 12000 دينار جزائري.

2- برنامج السكن التطوري:

إعتمد هذا النوع من السكن سنة 1995، وذلك طبقا لتعليمية الوزارية المشتركة رقم 088 لـ ج و بتاريخ 1997/04/08 الصادر عن وزارة السكن و التعمير حيث كان موجها للفئات ذات الدخل المنخفض و ساكني البيوت القصديرية، حيث مول من طرف البنك العالمي ومن المشاكل المطروحة في هذا النوع من السكن هو عدم إمتلاك هؤلاء الأفراد الأموال اللازمة لتصدير هذا المنزل، وبالتالي الحفاظ على نفس المساحة و بالشكل المعطي مبدئيا أي عدم تعرضه لعملية التصوير².

¹. رابية نادية : المسكن والعائلة بعد زواج الأبناء، رسالة ماجستير علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1990-1991، ص 15-16 .

². مديرية السكن و التجهيزات العمومية.

3- برنامج السكن عن طريق البيع بالإيجار: AADL

استحدثت هذه الصيغة من السكن في 2001/04/23 وهي تأتي مساندة للأنواع المذكورة سابقا و تعمل على التخفيف على الضغط المسجل في الطلب المتزايد على السكن الإجتماعي الإيجاري، كما أنها تمتاز بمبدأ الحصول على إمتلاك المنزل على شكل تسديدات شهرية من طرف المستفيد، حيث يخضع هذا السكن لعدة شروط أهمها:

الدخل الشهري الأسري لا يقل عن 1.5 الحد الوطني الأدنى ولا يتعدى 5 مرات الحد المذكور.

- تسديد المبلغ مدة أقصاها 25 سنة و لايتعدى السن 70 سنة
 - دفع المبلغ الأول المقدر بـ 25% من ثمن البيع على أربعة مراحل:
 - ❖ 10% عند قبول الملف.
 - ❖ 5% عند استلام المفتاح.
 - ❖ 5% عند إمضاء العقد الأول للاستفادة.
 - ❖ 5% بعد سنة من إمضاء العقد.
- أما المبلغ الباقي على عاتق المستفيد فيسدد على شكل إيجار شهري بدون فوائد.
- #### 4- برنامج السكن التساهمي:

يمول هذا النوع من السكن الصندوق الوطني للسكن وهو مؤسسة عمومية تابعة للدولة تقوم مقام وسيط بين الخزينة العمومية و الصندوق الوطني لتوفير و الإحتياط، حيث يستفيد منه الشخص بعد تقديم طلب و دفع مقدار معين من المال حسب دخله و مساحة المسكن، كما تمنح له الدولة قرض و من شروط الدعم ألا يكون قد استفاد من سكن إجتماعي، إلا لملك قطعة أرض خاصة و إلا يكون قد استفادت من دعم قبل.

وقد جاءت التعليمات الوزارية رقم 83 المؤرخة في 2002 /04/28 الصادرة عن وزارة السكن و التعمير لتوضيح كيفية تجسيده على أرض الواقع و قدمت كل التسهيلات سواء للمرقبين في إنجاز مثل هذه البرامج أو للمواطن لاقتناء مساكن، و هذه الصيغة معمول بها كثيرا لتخفيف الضغط عن السكن الإجتماعي الإيجاري.

شروط الاستفادة من سكن إجتماعي التساهمي:

- كل مواطن لم يستفيد من سكن إجتماعي.

- كل مواطن لم يستفيد ولا يمك قطعة أرض و سكن.

- كل مواطن دخله الصافي العائلي لا يفوق 6 مرات الدخل الأدنى المضمون 72.000 دج

شهريا.

- و سمي تساهمي لأن الدولة و المواطن يساهمان في بناء هذا السكن حيث تساهم الدولة بهبة تقدم للمستفيد عن طريق الصندوق الوطني للسكن و تهب لهم الدخل الشهري العائلي الدخل حتى 72.999 دج الدعم 700.000 دج و الباقي من طرف المستفيد على شكل دفعات أو قرض بنكي.

5- برنامج السكن الريفي:

الموجه للمناطق الريفية، و يتحصل بموجبه طالب السكن على إعانة من الدولة قصد بناء مسكنه تبلغ 700 ألف دينار جزائري محترما خصوصية المنطقة، و الهدف منه تثبيت السكان و الحفاظ على الطابع الريفي لهذه المناطق¹.

¹. مديرية السكن و التجهيزات العمومية.

خلاصة:

تبقى مشكلة السكن من القضايا العويصة التي مازالت تؤرخ الباحثين و العامة على حد سواء كان ذلك على المستويات المحلية و الدولية، على إعتبارها تشكل قضية من قضايا التخلف التي يجب معالجتها و القضاء عليها نظرا لما تفرزه من آثار سلبية سواء كان على مستوى المحيط الحضري أو على مستوى الفرد داخل مسكنه، الأمر الذي جعلها تشكل أمرا واقعا لا مفر منه و على هيئات و السلطات المعنية إيجاد حل للقضاء على هذه الإشكالية.

الجانب الميداني

الفصل الرابع: الإطار المنهجي

تمهيد.

1- المنهج المتبع في الدراسة .

2- تعريف المنهج

3- أدوات جميع البيانات.

4- مجالات الدراسة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يعد إنجازنا للإطار النظري لموضوع الدراسة من خلال جمع المعلومات والحقائق النظرية عن الظاهرة المدروسة وذلك من أجل ربطها بالواقع، وبعد الإلمام بجوانبها النظرية واكتمالها وضع الإطار المنهجي وسنتطرق في هذا الفصل إلى عرض موجز المنهجي وسنتطرق في هذا الفصل إلى عرض موجز مجالات الدراسة وبعض مجتمع البحث من خلال الجانب الميداني.

المنهج المتبع في الدراسة:

المناهج كثيرة ومتعددة تختلف باختلاف المجالات والمواضيع، ولكل منهج وظيفته وخصائصه، وطبيعة موضوع الدراسة هي التي تحدد المنهج المناسب، وبالنسبة لموضوع بحثنا المتعلق بالنمو الحضري السريع وعلاقته بمشكلة السكن، فإن البحث يسعى للوصف الدقيق لهذه العلاقة كما هي موجودة في الواقع، وجمع ما أمكن من المعلومات عنها وتحليلها وتفسيرها بشكل علمي منظم للوصول من خلال ذلك عن تساؤلات الدراسة.

يعرف المنهج على أنه الطريق أو المسلك ويعني طريقة استعمال المعلومات ووضعها الصحيح، أو هو أسلوب منظم لا غنى للباحث عنه ولا إنفكاك سواء فيما يتعلق بتنمية مواهبه وقدراته الذهنية أو فيما يتعلق بالتعبير عنها¹.

ونظرا لطبيعة موضوعنا والذي يبحث عن النمو الحضري وعلاقته بمشكلة السكن ، فإننا إعتدنا المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذه الدراسة، والذي يعرف بأنه: كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر التعليمية والنفسية، كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين الظواهر التعليمية أو الإجتماعية أخرى².

كما أنه: الطريقة لوصف الظاهرة المدروسة، وتصويرها كميًا عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة³.

ولهذا فقد بين أنه من المناسب استخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج بإعتباره يقوم على جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها ومحاولة تفسيرها وتحليلها⁴.

¹ . غازي عناية: إعداد البحث العلمي، المناهج للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2008، ص17.

² . مروان عبد الحميد إبراهيم: أسس البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط1، 2000 ، ص68.

³ . عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات: مناهج البحث وطرق إعداد البحث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1985، ص130.

⁴ . عبد القادر محمد رضوان: مناهج البحث العلمي، دار الشريفي للطباعة والنشر، الجزائر، د ط، 1990، ص58.

فيعرفه هويتي بأنه "منهج يعني بدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف ما أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع"¹.

كما عرفه البعض بأنه (أسلوب من أساليب التحليل المرتكزة على معلومات كافية ودقيقة حول ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية)².

2- أدوات جمع البيانات:

قد يستخدم الباحث أكثر من طريقة أو أدوات لجمع المعلومات حول مشكلة الدراسة أو للإجابة عن أسئلتها أو لفحص فرضياتها، ويجب على الباحث أن يقرر مسبقاً الطريقة المناسبة لبحثه أو دراسته، وأن يكون ملماً بالأدوات والأساليب المختلفة لجمع المعلومات للأغراض البحث العلمي³.

و تعرف وسائل جمع البيانات على أنها: الوسائل التي تجمع البيانات حول الظاهرة المدروسة باستعمال منهج معين يتطلب الاستعانة بأدوات ووسائل تمكنه من الوصول إلى المعلومات اللازمة التي تستطيع بواسطتها معرفة وقائع وميدان الدراسة⁴.

و تتمثل تقنيات البحث مجموعة إجراءات و أدوات التقصي المستعملة منهجياً يلجأ إليها الباحث أو الباحثة في العلوم الإنسانية بغية الحصول على المعطيات الضرورية والكافية للدراسة.

و قد إعتدنا في هذا البحث على مجمعة من أدوات جمع البيانات ألا و هي الملاحظة و المقابلة و الإستبيان .

1 . صلاح مصطفى الفوال: مناهج البحث في العلوم الإجتماعية، دار غريب للطباعة، د ط، 1982، ص151.

2 . محمد عبيدات، محمد أبو نصار، وآخرون: منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 1999، ص46.

3 . ربحي مصطفى عليان، ومحمد غنيم : مناهج وأساليب البحث العلمي-النظرية والتطبيق، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص128.

4 . محمود محمد غانم : مدخل إلى مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، د ط، 2003، ص60.

1- الملاحظة: تعد الملاحظة إحدى وسائل جمع المعلومات المتعلقة بسلوكيات الفرد الفعلية و مواقفه و اتجاهاته و مشاعره ¹.

و لقد استعملنا الملاحظة في دراستنا و قد ساعدتنا فيما يلي:

- التعرف من خلال الدراسة الإستطلاعية على السمات والخصائص التي تميز المجال المدروس وملاحظة حالة المباني، وكذلك معرفة حقيقة الوضع والحصول على معلومات عامة حول وضعية وحالة السكان داخل مساكنهم .

2- المقابلة: هي أداة من أدوات جمع البيانات، و هي محادثة يقدم بها فرد مع آخر أو مع آخرين بهدف الحصول على المعلومات اللازمة².

وقد إعتدنا على هذه الأداة في جمع المعلومات من خلال مقابلة أجريت مع المبحوثين أو مع بعض من أفراد الأسرة الذين ساعدونا في الحصول على المعلومات اللازمة حول مساكنهم وإنشغالهم.

كما تم إجراء مقابلة مع بعض المسؤولين والمختصين في مجال السكن.

كما قمنا بإجراء مقابلة مع بعض المسؤولين في البلدية المكلفين بمكتب السكن.

3- الإستمارة: هي مجموعة من الأسئلة والإستمارات المتنوعة والمرتبطة ببعضها البعض بشكل يحقق الهدف أو الأهداف التي يسعى إليها الباحث على ضوء موضوع أو المشكلة التي يختارها³.

- وتعرف أيضا على أنها أحد الوسائل الأساسية لجمع البيانات على أفراد العينة وتحقق من بعض فروض البحث⁴.

¹ . الرفاعي أحمد حسين: مناهج البحث العلمي -تطبيقات إدارية وإقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 1998، ص221.

² . شروح الدين صلاح : منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة، الجزائر، د ط، 1990، ص37.

³ . زكي جمال: أسس البحث الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، د ط، 1992، ص229.

⁴ . ماسي محمد عبد الحليم، وآخرون: البحث العلمي في المجالات النفسية والاجتماعية، مركز الإسكندرية للكتاب، د ط، دس ، ص93.

وقد تم بناء الاستمارة كالآتي:

- تم تحضير مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالموضوع المدروس.
- ثم تجمع تلك الأسئلة وجعلها في شكل بنود كل بند يجيب على مؤشر من مؤشرات فرضية الدراسة.

- عرضنا هذه الأسئلة على الأستاذ المشرف الذي قام بمناقشتها وتصحيحها.
- و قد شملت الاستمارة أسئلة مفتوحة من أجل ترك المجال مفتوح للتعبير عن آرائهم ومعاناتهم وإتجاهاتهم وإعطاء أكثر حرية من أجل جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات وتفاذي الفهم الخاطئ للأسئلة ، وأخرى مغلقة، وقد خلصنا إلى وضع 22 سؤالاً موزعة على أربعة أبعاد:

البعد الأول: يتضمن على مجموعة المعلومات العامة المتعلقة بخصائص المبحوثين والتي تتكون من 01 إلى 05 أسئلة وهي تتعلق بالجنس، المستوى التعليمي، والوضعية الإجتماعية، السن، والحالة المهنية .

البعد الثاني: يتضمن مجموعة من الأسئلة حول العامل الديمغرافي له علاقة بمشكلة السكن، من السؤال 06 إلى 10.

البعد الثالث: يتضمن على مجموعة من الأسئلة حول مشكلة السكن تكمن في عدم تلبية

مخططات السكن لخصائص الأسر من حيث الحجم والخدمات ، من السؤال 11 إلى 17.

البعد الرابع: يتضمن مجموعة من الأسئلة حول الطابع الثقافي والإجتماعي للسكان له سبب

في أزمة السكن . من السؤال 18 إلى 24.

و لإعداد الأداة (الإستمارة) فوائد كثيرة لعل من أهمها:

- أنها تساعد الباحث استفاد عناصر التحليل.
- أنها تساعد الباحث على إتباع نظام واحد في تحليل البيانات.
- أنها تساعد الباحث على التحليل السريع لمحتوى أكثر من مادة أو كتاب، فيختصر الباحث بذلك الوقت و الجهد.

4- مجالات الدراسة:

يقصد بها النطاق الذي أجري فيه محل البحث، ويقسم عادة إلى ثلاث أقسام:

أ- المجال المكاني:

تمت الدراسة الميدانية في "حي محمد بوضياف بلدية الحمراية" ولاية الوادي، الذي يقع في الشمال الشرقي لطريق الوطني رقم 48، يحده من الشمال خط كهربائي عالي التوتر (h.t)، ومن الجنوب الطريق الوطني رقم 48، ومن الغرب محطة البنزين، ومن الشرق المنطقة الصناعية والمحيط الفلاحي محمد بوضياف، حيث تقدر مساحة الحي 1715000م² (171،5) هكتار، ويقدر عدد سكانه 2905 نسمة، و520 مسكن.

ب- الجانب الزمني:

أجريت الدراسة الميدانية لهذا الموضوع عبر فترات زمنية كانت كالاتي:

* الفترة الأولى: (8 مارس 2016 على الساعة 09:30).

كانت عبارة عن زيارة إستطلاعية "لإدارة بلدية الحمراية" للحصول على معلومات تتعلق بالحي، و إجراء مقابلات مع رئيس البلدية ورئيس مكتب السكن.

* الفترة الثانية: (10 و 11 مارس 2016).

- في 10 مارس 2016 : عبارة عن مقابلة مع رئيس مكتب السكن لتزويدنا بمعلومات أكثر عن الحي مع الإجابة عن بعض التساؤلات التي وجهناها له
- أما يوم 11 مارس 2016: قمنا بدراسة استطلاعية للحي و إجراء مقابلات مع بعض أفراد الأسر من أجل جمع معلومات أكثر .

* الفترة الثالثة: 17 إلى 18 مارس 2016)

تعد المرحلة النهائية و التي تم النزول إلى الميدان وذلك من خلالها توزيع الإستمارات على السكان الحي وكانت على النحو التالي :

يوم 17 مارس 2016، حيث قمنا بتوزيع الإستمارات على الأسر المبحوثة .

وفي يوم 18 مارس 2016 قمنا بجمع الإستمارات .

ج- المجال البشري:

لقد تفاعلنا في إطار هذه الدراسة مع مجال بشري 52 أسرة أي كل أسرة يقابلها فرد واحد، حيث إتسم هذا الفضاء البشري بحملة من الخصائص التي جعلت منه فضاء متنوع من حيث

الخصائص الثقافية والإجتماعية كذلك، الأمر الذي أدى نوع من الاختلاف و التنوع عموما في العينة التي تم تطبيق الإستمارة علميا.

1/- مجتمع البحث: من خلال المعلومات المقدمة إلينا من رئيس مكتب السكن ببلدية الحمراء، أن العدد الإجمالي لسكان حي محمد بوضياف يقارب حوالي 2905 أي ما يقارب 520 مسكن .

2 /- العينة و كيفية إختيارها:

فالعينة هي مجموعة جزئية من مجتمع له خصائص مشتركة¹.

- إن تحديد العينة و ضبطها بدقة يساعد الباحث على إنجاح بحثه و تحقيق من التساؤلات التي وضعها للدراسة، وقد تم إختيار العينة العشوائية نظرا لطبيعة موضوع الدراسة حيث قدرت عينة البحث بـ 10% من مجموع المجتمع الكلي للبحث 520 مسكن أي 52 أسرة .

¹. أبو علام، و رجاء محمود: مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط4، 2004، ص151.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإجراءات المنهجية للبحث التي تخضع إلى ما تفرضه طبيعة الموضوع المدروس، و من أهم الأساليب العلمية المعتمدة في البحث العلمي والإجتماعي هو اختيار المنهج الذي يتناسب مع طبيعة موضوعنا، و دراستنا هذه فرضت علينا استعمال المنهج الوصفي التحليلي والإستعانة بأدوات جمع البيانات في الدراسة الميدانية و هي المقابلة، والملاحظة، والإستمارة، والتي وزعت على مجتمع الدراسة، للإجابة على الأسئلة المطروحة بحيث كان مجتمع الدراسة عينة من سكان حي محمد بوضياف ببلدية الحمراية، و هذا في السنة 2015-2016، إضافة إلى ذلك إلى مجالات الدراسة الثلاث (المكاني و الزماني و البشري).

الفصل الخامس:

عرض و تحليل و مناقشة النتائج

- عرض و تحليل النتائج.
- تحليل الفرضيات.
- خاتمة و إقتراحات و توصيات.
- قائمة المراجع.
- الملاحق.

■ عرض وتحليل النتائج

الجدول رقم(05): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

النسبة	التكرار	توزيع أفراد العينة حسب الجنس
% 69.23	36	ذكر
% 30.76	16	أنثى
% 100	52	المجموع

إنه من شروط العينة التي إعتدناها عند تحديد مجتمع البحث من أن تكون العينة تمثل صاحب المسكن أو المسؤول عنه أو النائب عليه كالزوجة أو الابن أو أفراد آخرين من العائلة. فمن خلال الجدول أعلاه توضح النسب توزيع أفراد العينة حسب الجنس و حيث نلاحظ أن نسبة الإناث هي 30.76%، وهذا راجع إلى تواجدهن بالمنزل أثناء عملية ملء الإستمارة، خاصة منهن ربوات البيوت من أمهات وزوجات فهن يمثلن أزواجهن على دراية بكل أوضاع المسكن وخارجه، أما نسبة الذكور فتقدر بـ62.23% وهم من أرباب المساكن، وكما أنه معروف أنهم مسؤولون عن مصاريف المنزل لا يستطيعون البقاء فيه و ذلك لظروف العمل أو أسباب أخرى، لكن رغم ذلك وجدنا نسبة مقبولة من الذكور بحكم أننا وزعنا الإستمارات آخر أيام الأسبوع (الجمعة والسبت) وهما يوما عطلة لبعض أفراد العينة التي تعمل، أما النسبة الأخرى فترجع إلى من هم بطالين كما نلاحظ في التحاليل القادم، والذين يقضون معظم أوقاتهم في المنزل أو بالقرب منه .

الجدول رقم(06): يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة .

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي لأفراد العينة
%38.46	20	أمي
% 13.46	7	إبتدائي
% 13.46	07	متوسط
% 15.38	08	ثانوي
% 19.23	10	جامعي
% 100	52	المجموع

يمثل الجدول أعلاه المستوى التعليمي لأفراد العينة المبحوثة، حيث نجد أن هناك 5 مستويات تعليمية، ويظهر من خلال الجدول أن نسبة 38.46% من أفراد العينة لا يملكون أي مستوى تعليمي، وهذا راجع إلى أن ظروف أرباب الأسر لم تسمح لهم الفرض أنذاك بتعليمهم، حيث كان أغلبهم من الفئة 43 فما فوق، أما المستويين الثانوي والجامعي فمثل معاً نسبة 34.61%، وهي نسبة فوق المتوسطة وهذا يعبر عن أن أولاد أرباب الأسر حديثة النشأة أصبحت ذات مستوى عالي من التعليم فبتالي هناك ثقافة لدى السكان ومستوى مرتفع من الوعي، كلما كان لديهم ثقافة ووعي كبيرين.

مثال: لضرورة تنظيم النسل حتى لا تعاني المساكن من الإزدحام والإكتظاظ، أما المستويين التعليمي والمتوسط فيمثلان نفس النسبة 13.45% وهذا يدل على أن المستوى لعدد الفئة لا بأس بها وبالتالي فهي تشجع على تحقيق الوعي ونشر الثقافة بين الأفراد، أما الفئة بدون مستوى فقدت بنسبة 38.46%.

الجدول رقم (07) : يبين توزيع أفراد العينة حسب الوضعية الإجتماعية.

النسبة المئوية	التكرار	توزيع أفراد العينة حسب الوضعية الإجتماعية
15.38 %	08	أعزب
78.84 %	41	متزوج
5.76 %	3	أرمل
00 %	00	مطلق
100 %	52	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن نسبة المتزوجون بلغت 78.84% فهي نسبة كبيرة مقارنة بالنسب الأخرى، حيث أن المتزوجون هم من ذوي المسؤوليات على المستوى الخاص بالمسكن، تليها نسبة العزاب التي وصلت إلى 15% وهي تعبر عن تحمل الأفراد مسؤولية وأعباء العائلة، كذلك يصبح لديهم وعي بضرورة إقامة مسكن قبل الزواج لتفادي وقوع إزدحام، أما نسبة الأرامل بلغت 5.76% وهي نسبة ضئيلة، فيما إنعدمت فئة المطلقين.

الجدول رقم(08): يبين توزيع مجتمع البحث حسب الفئة العمرية.

النسبة المئوية	التكرار	توزيع مجتمع البحث حسب الفئة العمرية
25 %	13	32-28
11.53 %	06	37-33
7.69 %	04	42-38
55.76 %	29	43 فما فوق
100 %	52	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ تنوع في الفئات العمرية ،حيث شكلت الفئتين العمريتين 38- 42 و43 فما فوق النسبة الأكبر معاً، حيث بلغت 63.45% ،وهذا يدل على نضج أفراد العينة

وتوليهم مسؤولية إعالة والإنفاق على الأسرة، في حين بلغت نسبة الفئة من 28- 32 سنة 25%، في حين حصلت الفئة العمرية من 33-37 سنة أقل نسبة فقدرت بـ11.53%.
الجدول رقم(09): يبين توزيع مجتمع البحث حسب الحالة المهنية.

النسبة المئوية	التكرار	توزيع مجتمع البحث حسب الحالة المهنية
28.84 %	15	بطل
30.76 %	16	عامل يومي
30.76 %	16	موظف
9.61 %	05	متقاعد
100 %	52	المجموع

نلاحظ من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه بأن أغلب أفراد العينة يعملون، وهذا ما تمثله نسبة 61.52% لكلا الفئتين الموظف والعامل اليومي، وهذا راجع إلى أن أرباب الأسر واعيّن بالحالة المعيشية التي تعيشها الأسر وكثرة المتطلبات المنزلية، مما أثر على وضعية السكن وحالته وخلق مشاكل داخل الأسرة، كل هذا دفع بالأرباب إلى الخروج للعمل، أما نسبة 28.84% فهي نسبة المبحوثين البطالين وذلك راجع إلى أن جزء من أفراد العينة كانوا نساء ماكنات في البيت حيث أننا وكما سبق وأن ذكرنا أن من شروط العينة التي إعتدناها هي أن تكون العينة تمثل صاحب المسكن أو المسؤول عنه أو الزوجة أو فرد من أفراد العائلة كالأبن مما أدى إلى ارتفاع نسبة العاملين عن العمل، تليها نسبة المتقاعدين كأصغر نسبة قدرت بـ9.61%.

الجدول رقم(10) : نوعية سكن رب العائلة في المنطقة الأصلية.

النسبة المئوية	التكرار	سكن رب العائلة في المنطقة الأصلية
% 88.46	46	ريفي
% 11.53	06	حضري
% 100	52	المجموع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن 46 من أفراد العينة أقرروا بأن سكن رب الأسرة كان في الريف أي نسبة 88.46% وهذا قبل الانتقال إلى الحي الجديد، حيث أنهم كانوا يعيشون في منازل ريفية هشة قابلة لسقوط مما دفع بالسلطات المعنية إلى إحداث عملية ترحيل للسكان بتهجيرهم إلى حي جديد أكثر أمناً، تليها سنة 11.53% من أفراد عينة البحث الذين أجابوا بأنهم كانوا يقيمون في المدن والذين جاءوا من أجل البحث عن العمل كل هذا يبين لنا الهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية.

الجدول رقم(11) : نوعية المسكن قبل الانتقال إلى المسكن الحالي

النسبة المئوية	التكرار	نوعية المسكن قبل الانتقال إلى المسكن الحالي
% 23.07	12	دوار
% 71.15	37	قرية
% 5.76	03	مدينة
% 100	52	المجموع

من خلال المعطيات المبينة لنا في الجدول أعلاه نلاحظ نسبة 94.22% والتي مثلتها معا كل من فئتي الأفراد الذين نوع سكنهم قبل الانتقال إلى المسكن الحالي هو قرية ودوار، وهذا ما يؤكد على الأصول والجنور الثقافية و الدينية متأصلة خاصة من ناحية العادات و التقاليد، تليها نسبة 5.76% من الأفراد الذين كانوا يعيشون داخل المدينة وهذا يعني حملهم لسمات

الحضرية وهذا يدل على أن مجتمع الدراسة من أماكن متعددة ومختلفة نتيجة الهجرة والتنقل من مكان إلى آخر.

الجدول رقم (12) : يبين أسباب إختيار أفراد العينة لهذه المنطقة.

النسبة المئوية	التكرار	أسباب إختيار أفراد العينة لهذه المنطقة
33.46 %	07	الإكتظاظ
63.46 %	33	الأقارب
23.07 %	12	أخرى
100 %	52	المجموع

نلاحظ من خلال المعطيات المبينة في الجدول أن نسبة 63.46% وهي النسبة التي صرحت بأن سبب إختيارها لهذه المنطقة هو لوجود أقارب وأهل، وهو السبب الأول والمهم لهجرتهم من الحي القديم إلى تلك المنطقة وذلك من أجل الحفاظ على علاقات القرابة والتشابه في العادات والتقاليد، تليها نسبة 23.07% من الأفراد الذين أرجعوا سبب إختيارهم هو الأسباب أخرى، مثل الحصول على عمل وتوفره على الخدمات، أما أقل نسبة تمثلت في أن سبب إختيارهم لهذه المنطقة هو الإكتظاظ في المنزل القديم جراء كبر حجم الأسرة.

الجدول رقم (13) : يبين مدة الإقامة في الحي لأفراد العينة.

النسبة المئوية	التكرار	مدة الإقامة في الحي لأفراد العينة
23.07 %	12	منذ الولادة
25 %	13	أقل من 10 سنوات
51.92 %	27	منذ 11 سنة فما فوق
100 %	52	المجموع

إن المقصود بالهجرة هو الإنتقال من منطقة إلى منطقة أخرى ومن حالة إلى حالة أخرى، والهجرة على إختلاف أنواعها سواء كانت داخلية وخارجية .

فمن خلال معطيات الجدول المبينة عادة نلاحظ أن نسبة 51.22% من أفراد العينة أكدوا أن مدة إقامتهم في الحي منذ 11 عاما فما فوق وهذا يرجع إلى نوعية المساكن الهشة التي دفعت بهم إلى التنقل والإستقرار إلى هذا الحي الذي يتوفر على الخدمات الضرورية للسكن من كهرباء، وماء الشرب وصرف صحي كذلك وجود أقارب وأهل كل هذه العوامل دفعت بالبعض إلى استبدال منزله أو بيعه وشراء منزل في ذلك الحي حتى يشعر بالطمأنينة والإستقرار، وتليها نسبة 25% تقول أن نسبة إقامتهم في الحي أقل من 10 سنوات وهي الفئة التي قامت بشراء منزل في هذا الحي من أجل الاستقرار، أما نسبة مدة الإقامة في الحي منذ الولادة قدرت بـ 23.07% وهي نسبة الأفراد الذين ولدوا وكبروا داخل الحي الجديد حيث جزء من أفراد هذه العينة كانوا شباب متزوجون حديثا والذين تتراوح أعمارهم من 28-30 سنة، كذلك بحكم أننا لم يصادف أرباب الأسر فوجدنا من ينوب عليهم وهي الفئة التي ولدت وترعرعت داخل هذا الحي.

الجدول رقم (14) : يبين مدى كفاية الدخل لتلبية طلبات الأسرة .

النسبة المئوية	التكرار	مدى كفاية الدخل لتلبية طلبات الأسرة
25 %	13	نعم
75 %	39	لا
100 %	52	المجموع

يتضح لنا من خلال النتائج المعروضة أعلاه أن نسبة 75% من أفراد العينة صرحوا بأن دخلهم لا يكفي لتلبية الطلبات المتزايدة من طرف أفراد الأسرة وهذا راجع إلى كبر حجم الأسرة الذي يلعب دورا كبيرا في عدم كفاية المدخول، حيث أن من خلال الإحصائيات التي تحصلنا عليها، والتي قمنا بجمعها وجدنا أن معظم العائلات تجاوز عدد أفرادها أكثر من 4 أفراد فما فوق أي أن هذا التزايد الكبير في عدد الأفراد، فبنالي ينتج عنه كثرة الطلبات عن الحاجيات وهذا ما ينتج عنه عجز والد الأسرة إذا لم يكن هناك مصادر أخرى للمدخول، بينما هناك 13 فرد من مجتمع البحث حيث صرح العكس بأن الدخل يكفي ويغطي متطلبات الأسرة

وذلك بالنسبة 25%، ولكن هذا راجع إلى أن الأفراد الذين صرحوا بهذا مستواهم المعيشي لا بأس به كذلك أنهم يتبعون نمط منظم في كيفية الإنفاق على الحاجيات الضرورية، زد إلى ذلك خروج الزوجة للعمل العامل المهم الذي أدى إلى تحسين المستوى المعيشي، كل هذا لا ينفي وجود أعداد كبيرة من الأفراد يعيشون في أسرة واحدة.

الجدول رقم (15) : يبين عدد أفراد أسرة في مجتمع البحث:

النسبة المئوية	التكرار	عدد أفراد أسرة في مجتمع البحث
1.92 %	01	فردين
9.61 %	05	3 أفراد
19.23 %	10	4 أفراد
69.23 %	36	5 أفراد
100 %	52	المجموع

من خلال عرض البيانات نلاحظ أن نسبة أفراد العينة الذين أكدوا على أن عدد أفراد أسرتهم تتكون من 5 أفراد فما فوق حيث مثلت بالنسبة 69.23% وهذا يدل على أن هناك العديد من الأسر عدد أفرادها يفوق طاقة استيعاب المسكن فمثلا وجدنا 10 أفراد في مسكن واحد في 3 غرف إلى جانب انخفاض المستوى التعليمي فهذا يؤدي إلى نقص وعيهم بالتخطيط العائلي وإتخاذ سياسة تنظيم النسل، كل هذا ساهم بشكل كبير في زيادة نسبة السكان داخل الحي، في حين بلغت نسبة 19.23% من الأفراد الذين أكدوا أن عدد الأفراد بلغ 4 أفراد وهذه الأرقام تدل على أنه لا يوجد راحة داخل المنزل بل وأننا وحسب ما لاحظنا من خلال الزيارة الإستطلاعية أن معظم منازل مجتمع البحث مكونة من غرفتين أو 3 غرف وبالتالي يؤدي إلى عدم إحساس الفرد بالراحة، في حين صرح شخص واحد بأن عدد أفراد العائلة يتكون من فردين، ذلك بالنسبة 1.92% وهي نسبة ضئيلة جدا.

الجدول رقم(16) : يبين عدد الغرف بالمسكن.

عدد الغرف بالمسكن	التكرار	النسبة المئوية
F2	20	% 38.46
F3	23	% 44.23
F4 فما فوق	09	% 17.30
المجموع	52	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 44.23% من أفراد العينة أجابت بأن عدد غرفهم 3 غرف داخل المسكن، وهذا العدد قليل مقارنة مع حجم الأسرة خاصة وأن أغلب أفرادها يفوق 5 أفراد، وما تؤكد عليه النسبة الثانية والتي قدرت 38.46% من أفراد عينة البحث الذين أقرروا بأن مسكنهم يعاني من قلة الغرف مع التزايد الملحوظ في عدد أفراد الأسرة وهذا ما يولد تزامم داخل المسكن ويجعل الأفراد غير مرتاحين داخله، وبالتالي يولد شجار بينهم كل هذا يدل على أن السلطات المعنية لا تراعي حجم الأسر أثناء إنشاء السكنات، أما بنسبة 17.30% صرحوا بأن عدد غرفهم داخل المسكن من أربعة فما فوق أي أنه وإن صح التعبير يمكن القول بأن هذه الفئة القليلة تحضى بكفاية في عدد الغرف نوعاً ما، وهذا راجع إلى تعديلات التي أجراها بعض السكان على مسكنهم بزيادة في عدد الغرف من أجل تلبية متطلبات الأسرة.

الجدول رقم(17): يبين توزيع أفراد العينة حسب تقسيمهم لغرف المسكن.

نسبة عامة	النسب المئوية		المجموع	التكرار		توزيع أفراد العينة حسب تقسيمهم لغرف المسكن
	لا	نعم		لا	نعم	
% 100	% 00	% 100	52	00	52	غرفة نوم
% 100	% 69.23	% 30.76	52	34	16	غرفة استقبال
% 100	% 73.07	% 26.92	52	16	34	غرفة أطفال

من خلال البيانات المتحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن كل أفراد العينة صرحوا بأن مسكنهم مقسم إلى غرفة نوم أي بنسبة 100%، لكن هذا لا ينفي من تواجد مشكلة التزاحم داخل المسكن، إذ أن عدد الغرف ليس لها مدلول بالنسبة إلى عدد الأفراد الذين يشغلون هذه

الغرف، وهذا ما بينته التحاليل السابقة من تواجد أعداد كبيرة من الأفراد داخل المنزل الواحد مع وجود عدد قليل من الغرف حيث أننا نجد أعداد كبيرة من الأفراد داخل غرفة نوم واحدة، في حين صرح 16 من أفراد، أي بنسبة 30.76% أن المسكن مقسم إلى غرفة استقبال، لكن من خلال إستطلاعنا على مساكن الحي وجدنا أن أغلب هذه النسبة لا تمثل نفسها بل أن كبر حجم الأسرة والنقص في عدد الغرف دفع ببعض من أفراد العائلة وخاصة منهم الأولاد إلى استعمال غرف الاستقبال كغرف نوم في الليل، وفي النهار تكون غرف استقبال، أما نسبة 73.07% من أفراد العينة أكدت بأن مسكنهم لا توجد به غرفة خاصة بالأطفال، وهذا يدل على أن التصميم لا يتوافق مع حجم الأسرة مما يولد لديها مشاكل بين أفرادها وقد ينتج عنه حتى في بعض الأحيان إلى اضطرار بعض الأولاد (الذكور) إلى مغادرة المسكن من أجل البحث عن الراحة.

الجدول رقم (18) : بين توزيع أفراد العينة حسب إتصال المسكن بالخدمات التالية.

نسبة عامة	النسب المئوية		المجموع	التكرار		توزيع أفراد العينة حسب إتصال المسكن بالخدمات التالية
	لا	نعم		لا	نعم	
% 100	% 00	% 100	52	00	52	كهرباء
% 100	% 00	% 100	52	52	00	غاز
% 100	% 00	% 100	52	00	52	الماء
% 100	%00	%100	52	00	52	صرف صحي
% 100	% 00	% 100	52	52	52	المجموع

نستنتج من خلال الجدول المبين أعلاه أن جميع أفراد العينة أقرروا بأن مساكنهم متصلة بكل من شبكة الكهرباء والماء والصرف الصحي بالنسب إيجابية 100%، أما فيما يخص شبكة الغاز فهي قيد الاستغلال أي أن الحي غير متصل بالشبكة الغاز حيث يأمل أفراد العينة أن يحل هذا المشكل قريباً، حيث أن المنطقة في بعض الأحيان تعاني من نقص في غاز القارورات مما يدفعهم إلى التنقل إلى مدن مجاورة للبحث عن الغاز.

الجدول رقم (19) : يبين توزيع أفراد العينة حسب التجهيزات المتوفرة بالمسكن.

نسبة عامة	النسب المئوية		المجموع	التكرار		توزيع أفراد العينة حسب التجهيزات المتوفرة بالمسكن
	لا	نعم		لا	نعم	
% 100	% 00	% 100	52	00	52	تلفاز
% 100	% 00	% 100	52	00	52	ثلاجة
% 100	% 76.92	% 23.07	52	40	12	هاتف
% 100	% 67.30	% 32.69	52	35	17	جهاز إعلام آلي
% 100	% 71.15	% 28.84	52	37	15	آلة غسيل

نستخلص من خلال الجدول أعلاه أن كل أفراد العينة صرحوا بأن مسكنهم يتوفر على ثلاجة وتلفاز، وهذا لما لهما من أهمية كبيرة بالنسبة للفرد، أما فيما يخص جهاز الإعلام الآلي فنجد أنه يتواجد بالنسبة مقبولة برغم بإمكانياتهم المادية المتواضعة، وهذا يدل على الأهمية الذي يلعبه هذا الجهاز في حياة الفرد وذلك بالنسبة قدرت 32.69%، في حين نجد أن نسبة الهاتف وآلة الغسيل متقاربة حيث أن أفراد عينة البحث صرحوا بالنسبة 76.92% ونسبة 71.15% على التوالي لا يملكون جهاز الهاتف وآلة غسيل في مساكنهم، وهذا يدل على أن هذه التجهيزات أصبحت في منازل القادرين على إقتنائها، ونتيجة لأن مجتمع البحث أغلبهم من فئات الدخل المحدود، فالمسكن لا يعد ملائماً ما لم تتوفر فيه شروط الحياة العصرية، لأن توفر التجهيزات ضرورة من ضروريات الحياة داخل المسكن.

الجدول رقم (20): يبين توزيع أفراد العينة حسب إحداثهم بعض التغييرات على المسكن.

توزيع أفراد العينة حسب إحداثهم بعض التغييرات على المسكن		التكرار	النسبة المئوية
نعم	المساحة المسكونة قليلة	00	% 71.15
	التصميم غير مناسب لحجم الأسرة من غرف	37	
	أخرى	00	
لا	/	23	% 44.23
المجموع		52	% 100

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتبين لنا أن بعض أفراد العينة أجرت تعديل وتغييرات على مسكنها بنسبة 71.15% وذلك لتحسين مسكنهم، وتفسيرهم لذلك أن التصميم غير مناسب لحجم ومتطلبات الأسرة حيث قاموا بزيادة غرف من أجل استيعاب عدد كبير من أفراد الأسرة والتقليل من الإستعمال المتعدد للغرف، أما نسبة 44.23% من أفراد العينة قالوا بأنهم لم يحدثوا أي تعديلات على مسكنهم وهذا راجع إلى أن هناك نسبة من الأسر ذات دخل محدود ولا يملكون المال الكافي لفعل ذلك، وبالتالي لا يسمح لهم بالتغيير.

الجدول رقم (21): يبين إمكانية حدوث شجار بين الأفراد في المسكن.

إمكانية حدوث شجار بين الأفراد في المسكن	التكرار	النسبة المئوية
دائما	22	%42.30
أحيانا	19	% 36.53
أبدا	11	% 21.15
المجموع	52	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 42.30% من أفراد العينة صرحوا بأنه دائما يحدث شجار بين الأفراد في المسكن، حيث أرجعوا الأمر إلى أنه أمر طبيعي وعادي ويحدث في أي أسرة كانت نظرا لسوء التفاهم أو غيرها من الأسباب العائلية البسيطة، تليها نسبة

36.53% من الأفراد الذين قالوا بأن الشجار يحدث أحيانا وذلك راجع إلى الحجم الكبير لأفراد الأسر، وبالتالي يولد خلافات بينهم وهي نسبة لا بأس بها، زيادة إلى ذلك ضيق المسكن الذي أصبح يثير قلق الأسر ويشكل عائق كبير، أما نسبة 21.15% من الأفراد أكدوا بأنه لا يحدث شجار بينهم حيث يمكن إرجاع ذلك إلى أن عدد أفراد تلك الأسر قليل، وأن مستواهم المعيشي لا بأس به.

الجدول رقم (22): يبين إمكانية وجود أفراد آخرين بالمسكن.

النسبة المئوية	التكرار	إمكانية وجود أفراد آخرين بالمسكن	
		نعم	لا
% 28.84	15	أهل	13
		أقارب	02
		أصدقاء	00
% 71.15	37	/	لا
% 100	52	المجموع	

نلاحظ من خلال عرض البيانات والنتائج أن نسبة 28.84% من مفردات العينة تؤكد على أنه هناك أهل وأقارب يسكنون معهم في المنزل وهي نسبة لا بأس بها، وهذا ما يعكس الخلفية الثقافية والاجتماعية ذات الأصول الريفية، إضافة إلى أنهم متمسكون بديننا الإسلامي من خلال إيصال صلة الرحم، زد على ذلك الخصوصية الاجتماعية والثقافية للفرد الساكن بالحي وحبه لمساعدة أخيه، أما نسبة 71.15% أجابوا بعدم إقامة أفراد آخرين من غير أفراد الأسرة معهم.

الجدول رقم (23): يبين إمكانية وجود أولاد متزوجون يسكنون مع أوليائهم في عينة البحث.

النسبة المئوية	التكرار	إمكانية وجود أولاد متزوجون يسكنون مع أوليائهم في عينة البحث
%25	13	نعم
% 75	39	لا
% 100	52	المجموع

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن نسبة 25% من الأسرة المبحوثة صرحوا بأن لديهم أولاد متزوجون يسكنون معهم، حيث أن العائلة الجزائرية عائلة واسعة وممتدة وهناك عائلات مازالت لديها ثقافة نظام العائلة، حيث أن هذه الأسر قامت بتزويج أبناءهم وإسكانهم معهم في منزل واحد، وهذا ما يؤكد على الثقافة والأصول الريفية لدى البعض من عينة البحث، في حين نلاحظ بأن نسبة 75% من الأفراد أكدوا بأنهم يعيشون في مسكن بمفردهم، وهذا يرجع إلى أن البعض من أفراد العينة ليس لديهم أولاد متزوجون وهناك من زوج ابنه وذهب إلى السكن وحده بسبب ضيق المسكن.

الجدول رقم (24): يبين مدى شعورك بالراحة والحرية داخل منزله.

النسبة المئوية	التكرار	مدى شعورك بالراحة والحرية داخل منزله
26.92 %	14	نعم
42.30 %	22	لا
30.76 %	16	بعض الشيء
100 %	52	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة 26.92% من المبحوثين يشعرون بالراحة والحرية داخل مسكنهم وهذا ناتج عن قلة عدد الأفراد، في حين بلغت نسبة 42.30% من الأفراد الذين صرحوا بأنهم لا يشعرون بالراحة والحرية داخل منازلهم، وهذا راجع إلى كبر حجم الأسر وعدم توافرها مع المجال السكني، كل هذا مرتبط بالخلفية الاجتماعية للأفراد ونقص الوعي لديهم بضرورة تنظيم النسل وبالتالي يحدث إزدحام داخل المسكن مما يؤثر سلبا على نفسية الفرد وعدم شعوره بالراحة والحرية، أما بنسبة 30.76% المعبرة عن إجابات بعض الشيء، أي هناك نوع من الشعور والإحساس بالحرية في المسكن مع وجود نوع من عدم الراحة بسبب ضيق السكن.

الجدول رقم (25): يبين الرضا عن الإقامة في الحي.

النسبة المئوية	التكرار	الرضا عن الإقامة في الحي
76.92%	40	نعم
23.07%	12	لا
100%	52	المجموع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن أكبر نسبة أكدت على رضاها بالإقامة في الحي وذلك بنسبة 76.92% وهذا راجع إلى وجود أقارب وأهل بالحي، وهذا يدل على وجود نفس الخلفية الإجتماعية والثقافية من عادات وتقاليد وأعراف داخل هذا الحي، مما أدى بالعينة إلى التعبير عن رضاها بالإقامة في هذا الحي، أما نسبة 23.07% من الأفراد أكدوا على عدم رضاهم بالسكن بالحي نتيجة ضيق المسكن فهم معتادون على منازل ريفية واسعة وهذا ما يعكس خلفيتهم الإجتماعية والثقافية للأسر التي في الحي.

الجدول رقم (26): يبين مدى رضا أفراد العينة بالمسكن.

النسبة المئوية	التكرار	مدى رضا أفراد العينة بالمسكن
84.61%	33	لا بسبب ضيق المسكن
	00	بعده عن العمل
	02	عدم توفر الراحة بسبب الجيران
	00	ارتفاع الإيجار
	09	أخرى
15.38%	08	نعم /
100%	52	المجموع

نلاحظ من المعطيات المبينة في الجدول أن الأغلبية الساحقة من عينة البحث أكدوا أنهم غير راضون بمسكنهم بنسبة 84.61% حيث أرجعوا ذلك إلى ضيق المسكن لأن أغلبهم سكان

ريف ومتعودون على السكن الغير الضيق، وبالتالي فإن التصميم لا يتلاءم مع عدد أفراد الأسرة خاصة مع النقص في عدد الغرف، كل هذا يعكس الخلفية الثقافية للعينة، أما نسبة 15.38% صرحت عن رضاهم مسكنهم.

■ تحليل فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

حسب النتائج المتحصل عليها والمتعلقة بالفرضية الأولى والتي تعتبر أن "العامل الديمغرافي له علاقة بمشكلة السكن"، و من خلال إجابات المبحوثين توصلنا إلى أن النمو الحضري كان نتيجة الهجرة والزيادة السكانية اللذان يعتبران العاملان الأساسيان في زيادة وتفاقم مشكلة السكن، حيث نجد نسبة 88.48% من سكان الحي من أصول ريفية. ومن خلال ماسبق نستنتج بأن الفرضية التي تبنيها قد تحققت.

الفرضية الثانية:

إن عدم تلاءم المسكن مع خصائص الأسر والتي ترغب أن يكون سكنها ملائماً مع حجم الأسرة، ويكون مقسم إلى غرف بحيث أن كل غرفة تؤدي وظيفتها الخاصة بها في التصميم والمحافظة على الأولويات المسطرة لمجتمع البحث وخدمة الأسرة من توفير للخدمات الضرورية، كل هذه الخصائص لاتكاد توفرها البرامج والمخططات السكنية لأنها لا تراعي بعين الإعتبار حجم الأسرة ومتطلباتها من خدمات، وما يؤكد ذلك النتائج المتحصل إليها من خلال إدخال تعديلات من طرف مجتمع البحث على مساكنهم، وهذا ما تؤكد نسبة 71.15% من أفراد العينة الذين صرحوا بأنهم أحدثوا تغييرات على مساكنهم.

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن الفرضية التي تبنيها والتي مؤداها بأن مشكلة السكن تكمن في عدم تلبية مخططات السكن لخصائص الأسر من حيث الحجم والخدمات قد تحققت.

الفرضية الثالثة:

لقد وضحت لنا التحاليل الخاصة بالفرضية الثالثة " أن الطابع الثقافي والاجتماعي له سبب في مشكلة السكن"، حيث أن كبر حجم العائلة مرتبط أساساً بالخلفية الاجتماعية للأفراد، حيث أنهم وكما ذكرنا معظمهم نو أصول ريفية، وبالتالي يحملون الخلفية الريفية، مما ولد لديهم عدم الوعي بضرورة تنظيم النسل للحد من الزيادة السكانية، حيث أن المساكن أصبحت غير قادرة على استيعاب هذه الأحجام الكبيرة من الأفراد مع مقابلة عدد صغير من الغرف، وهذا مما يؤدي إلى الإستعمال المتعدد للغرف وهو ما خلصنا إليه في تحليلنا لجدول تقسيم المسكن، كما لاحظنا إمتداد نظام العائلة النووية، حيث نجد عائلتين في مسكن، حيث أن هناك

أولاد متزوجون يسكنون مع آبائهم وهذا راجع إلى خلفياتهم الاجتماعية التي تستند إلى التركيبة الاجتماعية البدوية.

من خلال ما سبق نستنتج بأن الفرضية التي تبينناها قد تحققت.

الفرضية العامة:

من خلال تحليلنا لفرضيات الدراسة نلاحظ بأن الفرضيات الثلاثة التي تبينناها قد تحققت، وبذلك نكون قد توصلنا إلى التحقق من صدق الفرضية العامة والتي مفادها أن النمو الحضري السريع نتيجة للعامل الديمغرافي، و عدم تلاءم المسكن مع خصائص الأسر من حيث الحجم، كما أن للطابع الثقافي و الاجتماعي علاقة بمشكلة السكن.

خاتمة

تتلخص نتائج دراستنا في جانبها النظري و الميداني أنه كان للنمو الحضري السريع نتيجة الزيادة السكانية والهجرة الريفية، كلها عوامل سكانية أدت الى نمو المدن بسرعة وبالتالي ساهمت بشكل كبير في تفاقم مشكلة السكن، إضافة الى أن المخططات و البرامج السكنية التي وضعتها الدولة لها نقائص، حيث أنها لا تلبي خصائص الأسر من حيث حجمها والخدمات المتوفرة في المجال الحضري خاصة الضرورية منها، كذلك الطابع الثقافي والاجتماعي من عادات و تقاليد و أعراف الأفراد كل هذه العوامل و الأسباب زادت من تفاقم هذه المشكلة التي أصبحت تفرض نفسها أمام الواقع المعاش، و الذي يلزم الدولة والسلطات المعنية أن تولي العناية الكافية لهذا الميدان من أجل حل لهذه المشكلة التي أصبحت في تزايد يوم بعد يوم.

■ الإقتراحات و التوصيات:

بناء على النتائج المتحصل عليها من خلال بحثنا يمكن تقديم جملة من الإقتراحات والتوصيات نوجزها فيما يلي:

الإقتراحات

- توزيع السكنات يكون بشفافية تامة.
- يجب مراعاة طابع الأسر الاجتماعي والثقافي في التوزيع.
- وضع مخططات يلائم طبيعة المنطقة.
- يجب توفير الخدمات قبل التوزيع.
- الإهتمام أكثر بالريف.
- ضرورة تسريع خطوات تنفيذ المشاريع الإسكانية بما فيها المدن الجديدة متكاملة الخدمات.
- تقييم الفرق بما يلائم عدد أفراد الأسر.

التوصيات:

- يجب مراعاة الخلفيات الثقافية للسكان من خلال عملية التفكير في وضع الأسس النظرية في مختلف تصميمات المسكن.
- على الهيئات المعنية بالسكن أن تراعي جانب مهم و هو قضية نوعية السكنات خاصة من حيث عدد غرفها بإعتبار أن عددها صغير نسبيا مقارنة بحجم الأسر الجزائرية.
- إجراء بحوث إجتماعية شاملة من أجل مراعاة الخصوصيات الإجتماعية و الثقافية أثناء عملية التخطيط و التصميم للمساكن.
- إتباع أساليب عملية و لاسيما في حالة إجراء الدراسة الميدانية الأولية لحاجيات السكان قبل البدء في تشيد المساكن.
- الإستفادة من تجارب المدن المتقدمة في طريقة حل المشكلة السكن.

قائمة

المراجع والمصادر:

قائمة المراجع باللغة العربية:

المعاجم:

1. أحمد زلي بدوي: معجم المصطلحات الإجتماعية، مكتبة البناء، القاهرة، د ط ، دس.

الكتب:

2. أبو علام و رجاء محمود: مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية ، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط4، 2004.

3. الرفاعي أحمد حسين: مناهج البحث العلمي - تطبيقات إدارية وإقتصادية-، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 1998.

4. السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1988.

5. السيد عبد العاطي السيد: الإنسان و البيئة، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية ، 1999.

6. السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري، مدخل نظري، ج1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

7. السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ج2، 2003.

8. برنارد نوتيه: السكن الحضري في العالم الثالث، ترجمة علي بهجت الفاضلي، دار المعارف، الإسكندرية، 1987.

9. بشير تيجاني: مفاهيم و آراء حول تنظيم الإقليم و تواطن الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

10. بشير تيجاني: التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

11. جيرالد بريز: المدينة النامية، ترجمة محمد محمود الجوهري، دار النهضة، مصر، دط، دس.

12. جيرالد بريز: مجتمع المدينة في البلدان النامية، دراسة في علم الاجتماع الحضري، ترجمة محمد جوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
13. توفيق محمد خيضر: مبادئ في الصحة و السلامة العامة، دار الصفراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2001.
14. حسن الساعاتي: علم إجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1985.
15. حسين رشوان: المدينة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط6، 1998.
16. حميد خروف: بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قبره، الإشكالات النظرية والواقع، منشورات، جامعة، منشوري، قسنطينة، دط، 1998.
17. حنفي عوض: علم الاجتماع الحضري، سكان المدينة بين الزمان و المكان، المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997.
18. خلق الله بوجمعة: العمران و المدينة، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، 2005.
19. ربحي مصطفى عليان، و محمد غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق ، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000.
20. زكي جمال: أسس البحث الإجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 1992.
21. سعيد ناصف: المدينة الإسلامية، دراسة في نشأة الحضرة، مكتبة الزهراء الشرق القاهرة، دط، 1999.
22. شروح الدين صلاح: منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، دط، 1990.
23. صالح لولجي الزوي: علم إجتماع الحضري، منشورات جامعة قان يونس، ليبيا، ط1، 2002.
24. صلاح مصطفى الفوال: مناهج البحث في العلوم الإجتماعية، دار غريب للطباعة، دط، 1982.
25. عبد الباسط محسن: علم النفس الصناعي، مكتب غريب، القاهرة، 1989.
26. عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضريّة، منشورات جامعة قسنطينة، 2004.
27. عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن و الإسكان، مخبر الإنسان و المدينة، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، 2007.

28. عبد الرؤوف، عبد العزيز الجراودع: الإسكان في الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة و التوزيع، الكويت، دس.
29. عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة إجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1992.
30. عبد القادر محمد رضوان : مناهج البحث العلمي، دار الشريفي للطباعة و النشر ، الجزائر ، 1990.
31. عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة و الإجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1966.
32. عبد اللطيف بن اشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة بن أتاسي، المطبعة التجارية الجزائر، 1989.
33. عزة عبد الكريم و آخرون: المجتمع العربي، دار النهضة العربية لطباعة و النشر، بيروت، دس.
34. عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات: مناهج البحث وطرق إعداد البحث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط ، 1985.
35. غازي عناية: إعداد البحث العلمي، المناهج للنشر و التوزيع، الجزائر، دط، 2008.
36. فادية عمر الجولاني: علم الإجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.
37. فاروق عباس حيدر: تخطيط المدن و القوى، دون دار نشر، دون مكان نشر، 1994.
38. فتحي أبو عيانة: جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1999.
39. فتحي أبو عبانة: دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، ط2 ، 2000.
40. ماسي محمد عبد الحلیم، وآخرون: البحث العلمي في المجالات النفسية و الإجتماعية، مركز الإسكندرية للكتاب ، دط ، دس.
41. محمد الجوهري: علم الإجتماع الريفي الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، دط، دس.
42. محمد السيد غلاب: البيئة و المجتمع، دار الكتب الجامعية الإسكندرية، 1997.

43. محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.

44. محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

45. محمد عبيدات، محمد أبو نصار، وآخرون: منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 1999.

46. محمود محمد غانم: مدخل إلى مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، دط، 2003.

47. مروان عبد الحميد إبراهيم: أسس البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000.

48. مصطفى الخشاب: علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976.
المراجع باللغة الفرنسية:
الكتب

49. Amine galel: urbanization and economic developement in arab word, beirout university, beirout, 1972.

المجلات:

50. عبد الحميد دليمي: مقال الإتجاهات النظرية حول مشكلة الإسكان الباحث الإجتماعي، الجزائر، العدد 5، جانفي 2004.

51. نهى السيد فهمي: المسائل الإجتماعية للإسكان، مجلة التنمية، 1988.

52. جويذة عمر: مجلة الدراسات الإقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد5، مارس 2005.

الرسائل:

53. راببة نادية: المسكن والعائلة بعد زواج الأبناء، رسالة ماجستير علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1990-1991.

54. سارة لطرش: "تأثير النمو السكاني على تغير مورفولوجية المدينة - دراسة ميدانية بمدينة سطيف" - جامعة فرحات عباس، سطيف، رسالة لنيل شهادة الماجستير، دس.
55. سهام وناسي: النمو الحضري ومشكلة السكن و السكان، دراسة ميدانية ، حي 1020 مسكن باتنة- رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة باتنة الجزائر، 2008-2009.
56. عجال خديجة: التصنيع و النمو الحضري في الجزائر – دراسة ميدانية من 3 أحياء، حضرية بوحزمة لمحافظة بوزعرورة بمدينة عنابة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة عنابة، 1988-1989.
57. علاء أسد ملاح: خصائص التحضر وعلاقته بالتنظيم العمراني و النمو الإقتصادي، دراسة حالة نابلس، فلسطين، 2006.

الوثائق والسجلات:

58. مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسكن يلبي إحتياجات الجميع، الأمم المتحدة، 1992.
59. وزارة التنمية الإجتماعية، دراسة جيوب الفقر، المملكة الأردنية الهاشمية، تحديد خطي للفقر المدقع و المطلق (الحاجت الأساسية الغذائية و غير الغذائية) عمان، 1989.
60. مديرية السكن و التجهيزات العمومية.

المواقع:

61. DATA from united nation demographic year book, 1974
62. Population Divsion,Urbin rural, affaires departement of economic and social united nation,1996

الملاحق

جامعة الوادي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص علم الاجتماع الحضري ماستر

التعليمات :

في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري LMD حول النمو - النمو الحضري السريع وعلاقته بمشكلة السكن نطلب منكم أن تقرأوا كل عبارة من هاته الإستمارة بتمعن ثم تحديد الإجابة التي تمثل برأيك الخاص بالنسبة لكل عبارة , وذلك بوضع العلامة (*) في الخانة المقابلة للإجابة التي تختارها .

كما نعلمكم أن إجاباتكم ستحضى بالسرية التامة , بهدف منها إنجاز البحث العلمي , ولكم منا جزيل الشكر والامتنان على حسن تعاونكم معنا .

وفقنا الله وإياكم وشكراً .

الموسم الجامعي : 2015/2016

بيانات أولية :

الجنس :

ذكر أنثى

المستوى التعليمي :

أمي ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

الوضعية الإجتماعية :

أعزب متزوج مطلق أرمل

السن

28-32 33-37 38-42 43 فما فوق

الحالة المهنية

عاطل عن العمل عامل يومي موظف متقاعد

المحور الاول: العامل الديمغرافي له علاقة بمشكلة السكن

ماهي نوعية سكن رب العائلة في المنطقة الأصلية ؟

ريفي

حضري

ماهو نوع السكن قبل الانتقال الى المسكن الحالي ؟

دوار

قرية

مدينة

ماهي أسباب اختيار أفراد العينة لهذه المنطقة ؟

- الاكتظاظ في المنزل القديم
- لوجود أقارب
- أخرى

ماهي مدة الإقامة في هذا الحي ؟

- منذ الولادة
- أقل من 10 سنوات
- منذ 11 سنة فما فوق

المحور الثاني : مشكلة السكن تكمن في عدم تلبية مخططات السكن لخصائص السكان من حيث الحجم والخدمات

هل الدخل يكفي لتلبية الطلبات ؟

- نعم
- لا

كم عدد أفراد العائلة ؟

- فردين
- 3 أفراد
- 4 أفراد
- 5 أفراد فما فوق

كم عدد الغرف بالمسكن ؟

- F2
- F3
- F4 فما فوق

هل مسكنك ينقسم إلى ؟

- غرفة نوم
- غرفة استقبال
- غرفة خاصة بالأطفال

هل مسكنك متصل بالخدمات التالية ؟

- | | | | | |
|--------------------------|----|--------------------------|-----|---------|
| <input type="checkbox"/> | لا | <input type="checkbox"/> | نعم | كهرباء |
| <input type="checkbox"/> | لا | <input type="checkbox"/> | نعم | غاز |
| <input type="checkbox"/> | لا | <input type="checkbox"/> | نعم | الماء |
| <input type="checkbox"/> | لا | <input type="checkbox"/> | نعم | صرف صحي |

هل يتوفر مسكنك بالتجهيزات التالية ؟

- | | |
|--------------------------|----------------|
| <input type="checkbox"/> | تلفاز |
| <input type="checkbox"/> | ثلاجة |
| <input type="checkbox"/> | هاتف |
| <input type="checkbox"/> | جهاز إعلام آلي |
| <input type="checkbox"/> | آلة غسيل |

هل أحدثت بعض التغييرات في مسكنك ؟

- | | |
|--------------------------|-----|
| <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | لا |

إذا كانت الإجابة بنعم يسأل لماذا ؟

- | | |
|--------------------------|--|
| <input type="checkbox"/> | المساحة المسكونة قليلة |
| <input type="checkbox"/> | التصميم غير مناسب لحجم الأسرة من الغرف |
| <input type="checkbox"/> | أخرى |

هل يحدث شجار بينكم في المسكن ؟

- | | |
|--------------------------|---------|
| <input type="checkbox"/> | دائماً |
| <input type="checkbox"/> | أحياناً |
| <input type="checkbox"/> | أبداً |

المحور الثالث: العامل الثقافي والاجتماعي سبب في مشكلة السكن

هل يقيم بالمسكن أفراد آخرون من غير أفراد الأسرة ؟

- | | |
|--------------------------|-----|
| <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | لا |

في حالة الإجابة بنعم يسأل من هم ؟

أقارب

أهل

أصدقاء

هل لديك أولاد متزوجين يسكنون معك ؟

نعم

لا

هل تشعر بالراحة والحرية في منزلك

نعم

لا

بعض الشيء

هل أنت راضٍ بالاقامة في حيك ؟

نعم

لا

هل أنت راضٍ بمسكنك ؟

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بـ لا يسأل لماذا ؟

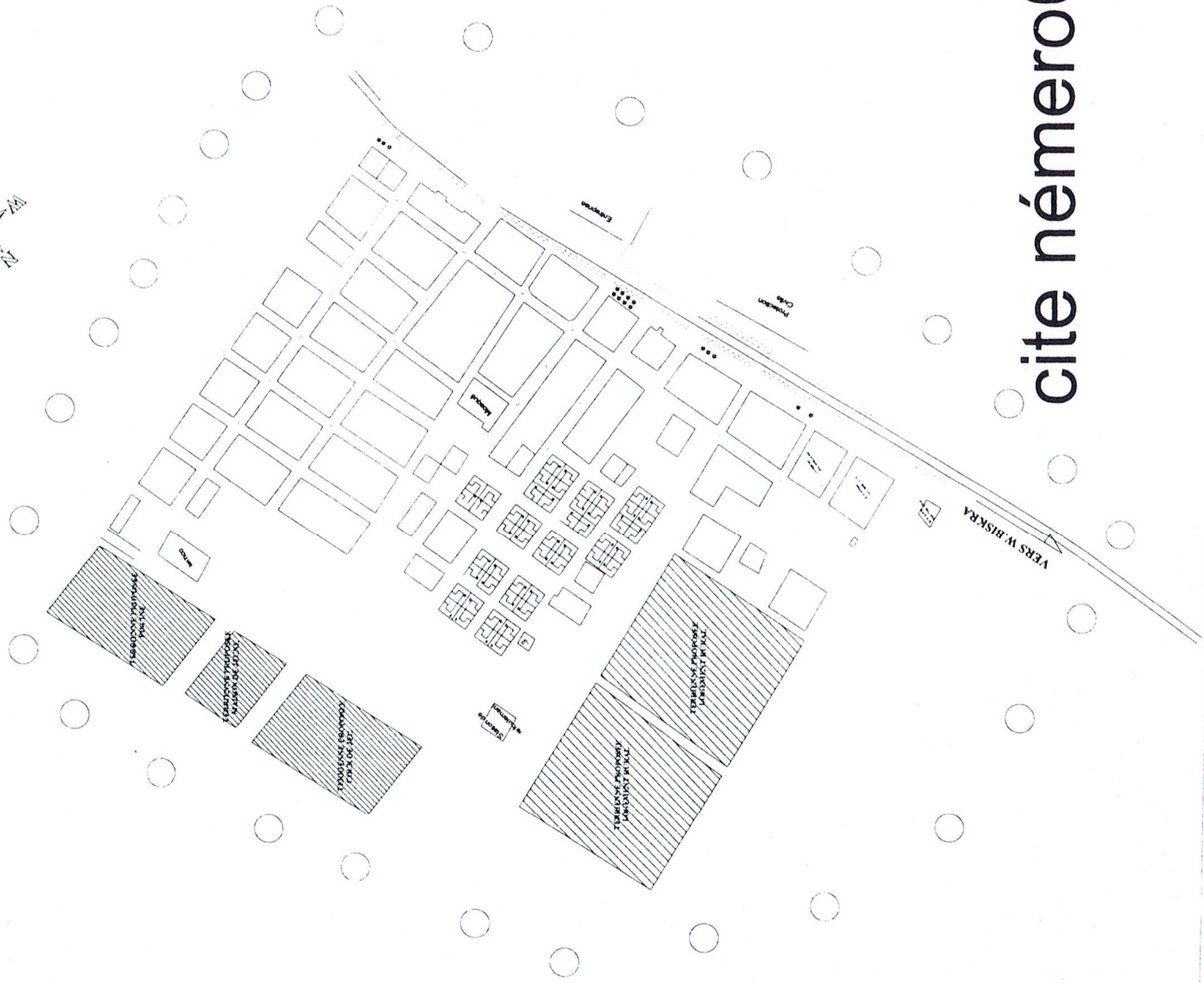
بسبب ضيق المسكن

بعده عن العمل

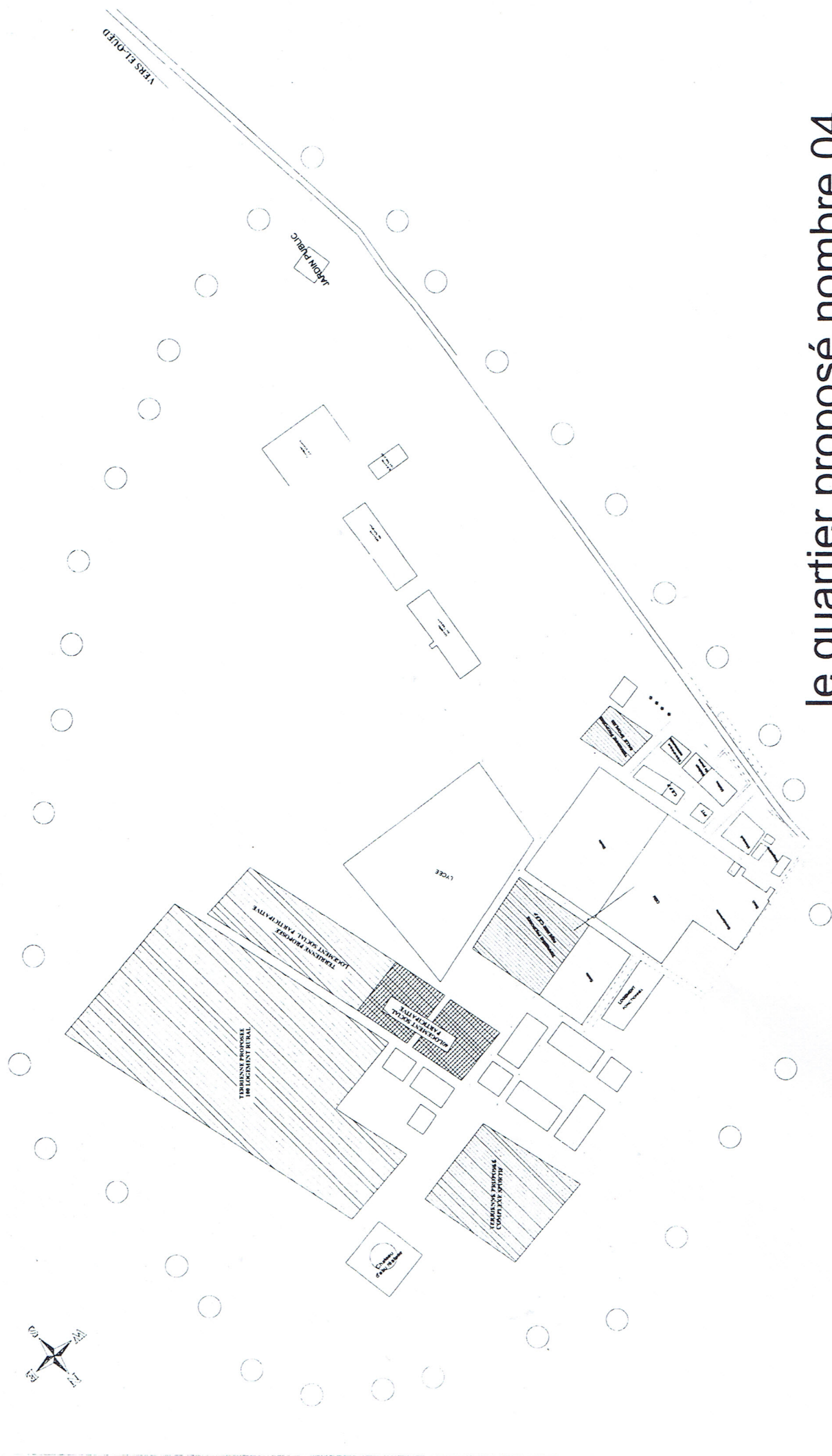
إرتفاع الإيجار

عدم توفر الراحة بسبب الجيران

أخرى



cite numéro03



le quartier proposé nombre 04